

ومقتضيات العدل والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

استغلال الظرف والتأثير على منعة هذا الوطن أو خلخله صفه الموحد.

كما أن مجلس الأعيان وهو يشارك جميع أبناء الأردن مسؤوليتهم الوطنية في هذه الظروف الصعبة، فإنه يدعو إلى ضرورة استكمال الخطط الوطنية التبوية، ويتطلع إلى قيام الحكومة بالإجراءات اللازمة لتمكين كل مواطن من القيام بدوره وتحمل مسؤولية ليكون هذا الوطن خلية واحدة منظمة تستعصي على جميع محاولات الدس التي تهدف إلى الإساءة لصورة هذا البلد المرابط وموقفه القومي وزعزعة صموده أو

واننا إذ نعبر عن إيماننا العميق بحق امتنا ومستقبل أجيالها وثقتنا بقوة جبهتنا الداخلية واعتزازنا بوعي أبناء الشعب الأردني وأصالته، فأنا ندعو إلى مزيد من الوعي واليقظة والتنظيم ومواصلة الجهود ومضاعفة الانتاج والصمود في الأرض والوقوف بثبات وقوة خلف قيادتنا الهاشمية الأمنية ودعم قواتنا المسلحة دفاعاً عن الأرض والشرف والكرامة.



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة العاشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٣٠/رجب/١٤١١ هجرية الموافق ١٤/٢/١٩٩١ ميلادية.

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٠)

جدول الأعمال

الصفحة

٥

٢١

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد احمد عبيدات.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد حابس المجالي.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور كمال الشاعر.
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة.
- أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٩١/١/١٠، المتضمن موافقة مجلس النواب على:-
- القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨، المعدل لقانون التبغ، كما ورد من الحكومة.
- ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٥) تاريخ ١٩٩١/١/١٠

٢١

ملحق الجريدة الرسمية

- ٢٢ - المتضمن رفض مجلس النواب للقانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩، المعدل لقانون الضريبة الإضافية بسبب أن ما ورد فيه قد أدخل في صلب القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩، المعدل لقانون الضريبة الإضافية.
- ٢٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٢) تاريخ ١٩٩١/١/١٠، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩، معدل لقانون رسوم طوابع الواردات مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- ٢٩ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٦) تاريخ ١٩٩١/١/١٢، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.
- ٣١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٨١) تاريخ ١٩٩١/١/١٣، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.
- ٣٣ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٨٢) تاريخ ١٩٩١/١/١٣، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون الضريبة الإضافية مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- ٣٥ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩١/١/١٣، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨، معدل لقانون الضريبة الإضافية مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- ٣٨ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٢٩) تاريخ ١٩٩١/١/١٥، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، مع إجراء التعديل عليه.
- ٤٢ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٧٠) تاريخ ١٩٩١/١/١٧، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

- ٤٤ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٩٧) تاريخ ١٩٩١/١/١٩، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨، قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- ٥٠ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٨١) تاريخ ١٩٩١/١/٢٧، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، مع إجراء بعض التعديلات عليه.
- ٥٦ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٤٨١) تاريخ ١٩٩١/٢/٥، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦، قانون الدين العام مع إجراء التعديلات عليه.
- ٥٨ - قرارات اللجان.
- اولا- اللجنة القانونية.
- ١ - تلاوة القرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢، المتضمن الموافقة على:-
- مشروع القانون المعدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠، كما ورد من مجلس النواب.
- مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠ كما ورد من مجلس النواب.
- ٢ - تلاوة القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٦، المتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩، قانون محكمة العدل العليا مع إجراء التعديل عليه. أجل البحث فيه.
- ٦٤ - تلاوة قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩١/١/٢٦، المتضمن الموافقة على:-
- مشروع قانون انتقال الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من مجلس النواب.
- والقانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩ قانون الحمولات المحورية للمركبات، كما ورد من مجلس النواب. أجل البحث فيه.
- ٨٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عينت الجلسة يوم الخميس الساعة العاشرة صباحاً ١٩٩١/٢/٢١.

كتاب معالي رئيس مجلس النواب

مجلس الاعيان

حضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٤١١/٧/٣٠ هجري، الواقع في ١٤/٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (العاشرة) من الدورة (العادية) الثانية برئاسة (دولة السيد احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - دولة السيد مضر بدوان.

٢ - دولة السيد احمد عبيدات.

٣ - معالي السيد حابس المجالي.

٤ - سعادة الدكتور كمال الشاعر.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد عاكف الفايز.

٢ - معالي الدكتور اسحق الفرخان.

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد سالم مساعدا: نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

٢ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٣ - معالي الدكتور سعيد التل: وزير التعليم العالي.

٤ - سعادة الشيخ عبدالباقي جو: وزير

الدولة للشؤون البرلمانية.

٥ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العمل.

٦ - معالي السيد المهندس داود خلف: وزير السياحة والآثار.

٧ - معالي السيد الدكتور خالد الكركي: وزير الثقافة والشباب.

٨ - معالي الدكتور خالد أمين عبدالله: وزير التخطيط.

٩ - معالي الدكتور ماجد خليفة: وزير العدل.

١٠ - سعادة الدكتور الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

افتتاح الجلسة:



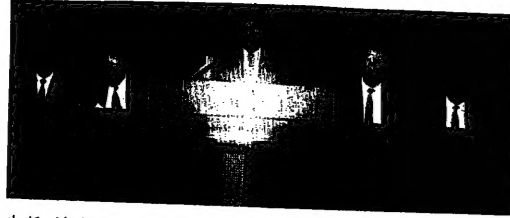
دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، التصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس، جدول الأعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على اعفاء الأمين العام من تلاوته؟
الجميع: موافقون.



السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات.

١ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد احمد عبيدات.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد حابس المجالي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور كمال الشاعر.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة الأعضاء؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الشيخ نواف القاضي.

السيد نواف القاضي: بسم الله الرحمن الرحيم. دولة الرئيس في هذا اليوم المقجع والمحزن لكل عربي وكل مسلم اقترح ان لا تبث القوانين المطروحة على جدول الأعمال ونكتفي في إحالة القوانين لأن هذا اليوم يوم سيسجله التاريخ للقادة الحفزة من أمة العرب

وسجلة من الأسس ونحن في هذا البلد وكل بلد عربي ومسلم في حالة حزن في هذا اليوم الذي نتحدث فيه.

دولة رئيس المجلس: أولاً من يود الكلام في هذا الموضوع سنمنعكم المجال للكلام ونرجو أولاً ان اقترح عليكم الوقوف لتقرأ الفاتحة وترحم على شهداء العراق الذين سقطوا ضحية العدوان الأمريكي وحلفاءه الأشرار وان نفق لتلاوة الفاتحة.

«وهنا وقف جميع من في المجلس لتلاوة الفاتحة».

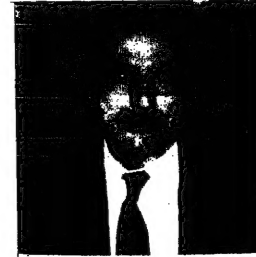
ثانياً، ارجو قبل ان نؤجل جدول أعمالنا ان نبدأ بهذا الجدول فإذا استولينا ما يمكن استيفاءه لأن الأمة معرضة أن تقوم بواجباتها في السلم وفي الحرب وأن تؤدي أمانتها في كل وقت ونحن أمامنا عدد من القوانين وعدد من التشريعات اما اذا كان لدى المجلس واجبات اخرى فانا اول من يحمل سلاحه ويحشي معكم الى الجبهة التي تريدون يعني ان لا نتأخر بأمور ليست من جوهر الامور يعني انا ارجو من يود ان

مجلس الاعيان

ألا نشغل أنفسنا في أمور غير مهمة.

السيد حمد الفرخان: أهم موضوع هو المطروح دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: طيب علينا نتحدث في الموضوع المهم. الأستاذ محمد عودة الفرخان.



السيد محمد عودة الفرخان:

بسم الله الرحمن الرحيم بالنسبة الى ما يجري في العراق اصبح الجهاد فرض عين على كل المؤمنين والشرفاء في العالم ويا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين وان يكن مئة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يعقلون هجوم القراصنة

هذا الذي جاء من كل اتجاه المعمورة بقيادة زعيمهم اميركا لم يأت لتحقيق عدالة او حرية او الدفاع عن حق الانسان في الحياة وانما جاء لأمور

خسيسة جاء للنهب والسلب، جاء لتعطيم ارادة الأمة العربية والأمة الاسلامية حتى لا تكون لها ارادة في أمورها وليكون الأمر كله للاستعمار والصهيونية. ان الذين جاء

يتكلم في موضوع المجزرة التي حصلت ضد الشعب العراقي ضد النساء ضد الاطفال ضد الأمنين ان تعطيه المجال والفرصة وبعدها ننظر في جدول أعمالنا ما لا نرى اقاربه لا نفر اقاربه ولا نسير به وما نرى وجوب ان ننظر فيه نكون عند أمانتنا ومسؤوليتنا. من يود ان يتكلم في هذا الأمر؟ الأخ ابو عوده، داود باشا، - سجل الأمين العام - الأستاذ كامل الشريف، الأستاذ محمد رسول، الأستاذ برجس الحديد، الأستاذ امين شقير، والأستاذ حسني عايش. واقرأ الاسماء الأستاذ الأمين العام.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، نقطة نظام كان هناك اقتراح بتأجيل جميع جدول الأعمال وني عليه تكثرت باقتراح مقابيل نحتزمه لا يجوز إعمال الخطوة الاولى.

دولة رئيس المجلس: انا راى. راى في موضوع العراق مقدم على اقتراح والاقتراح ستعود اليه بعد ان نستوفي كلمات الاخوان في موضوع العراق. اذا رأى المجلس الكريم ذلك.

السيد حمد الفرخان: اذن يؤجل البحث في القوانين، حتى اذا كملت الكلمات تعود الى جدول الأعمال. يؤجل النظر في كل جدول الاعمال الى ما بعد الحوار.

دولة رئيس المجلس: عندي اثني عشر قانون إحالة.

السيد حمد الفرخان: حيلوهم رأساً (هذول).

دولة رئيس المجلس: علينا نتحدث يا أستاذ حمد، نتحدث في الأمور حسب أهميتها،

الدكتور داود حنانيا: شكراً دولة الرئيس.

ارجو ان اعرض للمجلس وعلى الحكومة بأن تتوجه الحكومة للعراق باقتراح استقبال المرضى والجرحى من العراق.

وخصوصاً الجرحى من الاطفال والمصابين بالحروق بشكل خاص لاستقبالهم في مستشفيات الاردن وهذا ممكن اذا صير الى نقلهم تحت لواء الامم المتحدة او الصليب الاحمر او الهلال الاحمر الى الحدود الاردنية ومن ثم ينقلوا الى مستشفياتنا في عمان عند اللزوم بالطائرات العمودية. واذا عمل ذلك فما هي اجراءات الحكومة لتزويد العراق بمستلزمات طبية عاجلة لمستشفياتها وانما اعلم قداما ان المستشفيات في العراق بحاجة الى كل شيء من مهمات طبية وادوية. شكراً دولة الرئيس.

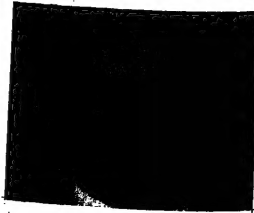
دولة رئيس المجلس: الأستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: بسم الله الرحمن الرحيم. دولة الرئيس أصحاب المعالي والسعادة الزملاء الكرام ان ما وقع في العراق الشقيق بالأمس لا اعتبره بشيء جديد في الحقيقة منذ

القراصنة كذباً وزوراً لحمايتهم الآن من نواطير الخليج وسارق الحرمين هم انفسهم اللذين كان يصفهم هؤلاء القراصنة بأقبح واحط الاوصاف التي لا تليق حتى بأحط ما عرف وما لم يعرف من غلوقات ان اموال السفهاء والفجار من نواطير الخليج ومدنس الحرمين التي ظهرت الآن بعد هذا الغزو بيلالين الدولارات لتوزع على العالم عالم الغزاه لتشتري ضمائرهم وقوتهم لحمايتهم حتى يبقوا راكعين في الرذيلة هذه الاموال لم نعلم جاعلاً في الماضي ولا محروماً ولم تسعف علينا ولم تحمي اطفال اللاجئين والمها وظفت لتدير آلة الحرب الجهنمية الاميركية والاوربية لتسود اسلحتهم الى ايدي الصهانية والغزاه تقتل ابناء فلسطين وتدمر غيمات اللاجئين وتقتل الحياة في عراق العرب والمسلمين ولا تتركوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً اما سارق الحرمين واما هادم الحرمين واما بائع الجولان اللذين انتظموا في صف الشيطان فستولى شعوبهم امرهم وان مصيرهم لقريب وعلى الباغي تدور الدوائر وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً أستاذ محمد عودة الفرخان، العين الأستاذ داود باشا حنانيا.



كنا من اهل

بدا القتال ونحن تعلم ان الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها قد جعلوا المدنيين العراقيين هدفاً لغاراتهم وقد أفاد بذلك شهود عيان من اقربائنا واصدقائنا اللذين جاؤوا من بغداد. فهذا امر معروف من البداية ولا اظن كذلك انه قد فاجىء العراق لأن الذي اقدم على محاربة الولايات المتحدة وعلى تحدي هذه الوحوش الكاسرة لا بد انه كان يتوقع أن من يتطاع، يتطاع الاسد فلن يقابله بالاحضان والقبيلات، لكن هذا الحادث لبشاعة وضخامة ودمويته لم يستطع اصحابه والناطقين باسمه وضباطه ان ينكروه، لم يستطيعوا ان ينكروه او يتجاهلوه فاضطروا للاعتراف به. لكن هذا يدل في الحقيقة على ان كما اسلفت ان ضرب المدنيين كان هدفاً في ذاته في العراق. وهذا يؤكد وجود المستشارين الاسرائيليين لأن هذه تجربتهم في فلسطين كانوا يقولون دائماً في كل ما كتبوه ان ضرب المدنيين عند العرب يفل شوكتهم ويضعف عزيمتهم. لكنهم نسوا ان الطرف غير الظرف وان الشعب غير الشعب في فلسطين في ١٩٤٨ كنا في الصف الأول اما الآن ففي ام الخامس، كنا في اول معركة اما الآن ففي ام المارك هناك تطور قد وقع في المنطقة، هم لا يدركونه انهم يريدون شعب العراق لأن شعب العراق هو العمود الفقري لجيش العراق هو خزان الدعم البشري والمعنوي والمادي ولذلك ارادوا ان يكسروا شوكتهم.

ان الولايات المتحدة التي زعمت في يوم من الايام زوراً وبهتاناً ان العراق يسخر المدنيين في الاهداف العسكرية. حيناً احتجز العراق بعض المدنيين واستضافهم اشاعوا هذه التهمة في طول العالم وعرضه.

وحيث احبط العراق خدمهم واخرجهم سكتوا. لكنهم الان يرتكبون الجريمة بشكل واضح واضعاف مضاعفة مكبرة حين يضربون المدنيين لاغراض عسكرية وهذا هو الامر الواضح الذي يجب ان يفهمه العالم.

الامر الآخر انه حين اراد العراق ان يرد على ضرب المدنيين باطلاق صواريخ الحسين على تل ابيب قامت الدنيا ولم تقعد واستنكر العالم والمتفقون في الشرق والغرب وقاموا يسترضون اسرائيل لسكوتها وكان عندها ما تقدمه، ليس عندها شيئاً جديداً تقدمه يضاف الى اسلحة الدمار والحرب التي في يد امريكا وحلفاءها. انهارت عليها المونيات من كل مكان والتأيد والتناقة فمن لشعب العراق الأعزل، الذي يتعرض اليوم لهذا الدمار في قلب المدن.

اسرائيل حينما تضرب ضربات خفيفة يشوم العالم ولا يقصد، اما هذه الجريمة فيستخدما العالم بلا مبالاة. إن دورنا وهذا البلد في الذات دوره وقدره في الحقيقة انه قد اصبح ورضي نفسه ان يكون لسان صلق للعراق وإن يكون مرة تنعكس عليها آلام العراق. دوره اذن ان يقوم بجمع البرلمانات العربية ومخاطبة البرلمانات الدولية لكشف ابعاد هذه المؤامرة. ان هدف الحملة اصبح واضح الان بكل وضوح هو رأس العراق وشعب العراق وليس الكويت التي جعلوا منها تمص عثمان، صنموه واتقنوا صناعته وجعلوه خذعة في العالم كله. الهدف هو شعب العراق وضرب شعب العراق. وهذا الحادث جاء ليؤكد هذه الحقيقة. إن هذه الحادثة وهذا الحرب وهذه

الحرب كلها هي عنوان للنظام الجديد الذي بُشر فيه الولايات المتحدة. النظام الدموي الوحشي الذي لا يحترم حقوق الانسان ولا يلقى اي باي للنفس البشرية والكرامة الانسانية. هذا هو عنوان النظام العالمي الجديد. ان العالم كله مدني للعراق، الذي يقف بصموده ليعطي العالم فرصة ان يتغير هذا النظام قبل ان يولد، ان يكرس غايته قبل ان تلتف على عنق البشرية وتسوقها في الظلام. ان العالم مدني لشعب العراق الذي يعطي هذه الفرصة لكي يجتمع، ان الذي يتحرك اليوم هو الرجل الأبيض الامريكي ينبعث من تاريخ امريكا القديم الرجل الأبيض ذو القبة العريضة الذي طارد المفرد الحمر والجاهم في كل ركن من اركان العالم الجديد. يتحرك الان في نظامه الجديد يتحرك الان لجعل العالم كله من المفرد الحمر وخاصة العالم العربي وعن الدول العربية التي لا تزال منخدعة والتي وضعت نفسها في صف الامريكان والانجليز والفرنسيين والمستعمرين جميعاً. عليها ان تدرك انها تسهم في ارساء هذا النظام الدموي الشرير.

يا دولة الرئيس لا احب ان اطيل ولكن فقط اردت ان اقترح اولاً ينبغي ان لا نتردد في دعوة مجلس الأمن والكلام مع مجلس الأمن لأن الولايات المتحدة تجاوزت حتى القرار المزعج الثامن رقم ٦٧٨ رغم استنكارنا له وعدم اعترافنا به لكن هذا القرار قد حدد المهمة قال تحرير الكويت على زعمهم لقد حازمت بريطانيا الأرجنتين في جزر الفوكلاند لكنها لم تهاجم بورس ايرس لم تهاجم الأرجنتين مما يدل على ان

الدم العربي رخيص عند الأمريكان وحلفائهم على ان النفس العربية لا قيمة لها انهم يضربون العراق وتسهم معهم جيوش عربية وانظمة عربية علينا ان نخاطب الأمم المتحدة وان لا نخل من ذلك على الأقل الفائدة تكشف هذه القرية التي تسمى الأمم المتحدة هذه المنظمة كان عندنا شك منذ قيامها أنها قامت لكي تبقى الضعيف ضعيفاً تبقى المتقسم منقسم تمنع الوحدة في كل العالم تبقى الأقوياء اقوياء. حيناً كان تشرشل يقول في يالطه ماذا يسم السور اذا غنت المصافير حيناً تحركت بعض المصافير انطلقت السور من كل مكان يجب ان يفضح هذا النظام وان تفصح هذه المنظمة حتى ولو تغيرت واصبحت في خبر كان كسلها عصبية الأمم في جنيف.

لذلك ينبغي التحرك المنظم وهذا الأردن الذي جعل قدره هذه المهمة. كل واحد فينا نحن ندرك ان هناك ضغوط على هذا البلد. ضغوط تمثلت في الخارج، في ضرب المنشآت في ضرب الممرات، في منع الوارد في الحصار الاقتصادي. لكن هذا العمل كله لم يؤثر على الأردن وقد عبر دولة رئيس الوزراء وهو مشكور في الاسبوع الماضي بعبارة عكست ضمير الأمة حيناً قال ان الأردن لا يركع الا لله عز وجل والذي لا يركع الا لله، لا يرى سواء، الذي يركع لمولاه يمتكر كل من عاداه. هذه العبارة هي ضمير هذا الشعب.

لكن جبهتنا الداخلية ايضاً يجب ان تهتم بها ايضاً وان نطرق الاشاعات التي تنبث في هذا البلد لتدمر رموزه. نحن نثق في قيادتنا التي وضعت لنا خطة تخدم بها العراق. كل واحد

١٤٠٢٠١٤
١٤٠٢٠١٤

منها عنوانه ان يجعل نفسه جندياً وراء هذه القيادة، ان يستلهم منها دور، ان يتحرك بامرهما وروهن مشيئتهما حتى نبقي صف واحد كتلة واحدة نحمي هذا البلد ونحمي العراق والامة العربية كذلك وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ كامل، معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم بكل ألم تلقينا خبر البارحة بالقصف الوحشي وقتل حوالي ١٠٠٠ طفل وامرأة ورجل عزّل من السلاح وهم يجنبون في ملجأ إن هذا العمل مبعث ألمه هو انه اصاب أطفالاً ورجالاً وشيوخاً ونساءً وليس الاستغراب هو ان يضرب هؤلاء من قبل القوات المتحالفة لأن الذي يحالف الشيطان يرتكب ما هو أسوأ من ذلك لأن الذين ولدوا انسانيتهم وولدوا قلوبهم وولدوا كل حس ديني او انساني او تراثي في قلوبهم لا يستغرب ان يقوموا بأنقطع الأعمال إن الحيوانات في الغابة الحيوانات الكاسرة تعف عن الصغار ولا تهاجم الصغار

لكن هذه القوى الكبرى المتحالفة التي هاجت الأبرياء ولا يستغرب ان تقوم بأبشع من ذلك ما العمل؟ هل التعبير بالكلمات هو الرد؟ هل مناشدة الانسانية الذين ولدوا الانسانية في قلوب يمكنه ان يوقف القصف هل الهدف هو اخراج العراق من الكويت او تدمير العراق علينا ان نحدد هذا حتى يتحدد المسار ونعرف الى اين يسير ان الهدف هو تدمير العراق سواء كانت قضية الكويت او لم تكن لأن العراق رفض حالة الذل والخنوع والاستضعاف التي فرضت علينا من عام ١٩١٧ رفض هذه الحالة رفض ان يبقى الاقصى اسيراً ورفض ان يبقى العربي ذليلاً ورفض ان يتنعم بمال العرب اعداء العرب اذا فعله ان يضررب وعليه ان يقتل لكن العراق هيا نفسه بأن يتحمل الضربات لقد كان هذا هو قدر العراق منذ ايام المتصمم وقدر العراق منذ ايام صلاح الدين وما هو قدر العراق اليوم، لأن العراق اختار ان يكون قلعة الله في الارض. من حق لقد نادى العراق وقال: من حق شعوب هذه المنطقة ان تنعم في الامن والسلام لدى فان حل جميع المنطقة وأولها القضية الفلسطينية هو ما يجب ان يتوجه اليه الجهد. لقد رفض هذا لأن روح العدل ليست هي الاساس والمأزج الاعتداء والتدمير هي الاساس. لقد قام جلالة الملك المعظم ابداه الله ورواه بمبادرات في حل القضية في اطار عربي فاجهضت تلك المبادرة ليتم ضرب العراق لذا اقتصر على المجلس الكريم العمل على غاطية جلالة الملك المعظم بمبادرة جديدة ضمن اطار عربي واطار دولي لا ينفك هذا القصف، ومن ثم التضاض والسلم عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ محمد رسول، معالي الاستاذ خليل السالم.



الدكتور خليل السالم:

دولة الرئيس:

ايها الزملاء الاعزاء.

منذ نشوب الحرب في الخليج، كانت وسائل الاعلام تطالعا كل يوم بانباء المنازل الكبرى ومظاهر الدمار التي يخلفها عدوان امريكا وحلفائها على العراق الشقيق واكتملت قناعاتنا جميعاً بأن الهدف من هذه الحرب المروعة التجميع ليس تحرير الكويت ولكن تدمير العراق وطاقاته العسكرية والصناعية والتكنولوجية والعلمية لأنه هدد الكيان الاسرائيلي بأنه سيكيل له الصاع صاعين اذا ما اعتدى على العراق مرة ثانية. رأينا كل هذا وقرأنا عنه في وسائل الاعلام الاردنية والعربية والاجنبية وافزعنا واقلقنا وادخل الاسى والام الى قلوبنا.

وكان الاسبس، يوم ١٣ شباط، كان يوماً مشؤماً فقد رأينا على شاشات التلفزيون، ايضاً بالاضافة الى اخبار الحرب المفزعة رأينا صورا

حية لث شهداء الابرياء في ملجأ العامرية في بغداد، قيل ان عددهم ب (٥٠٠) شهيد. كما سمعنا بالاسبس ايضاً عن استشهاد (٣٥) مواطناً اردنياً في غارة وحشية على حافلة ركاب مدنية على طريق الكويت - بغداد.

وما اظن احداً منا استقر مضجعه او اغلق جفونه وهذا نومه قيل ان يتخيل نفسه بين هؤلاء الناس المدنيين الأمنيين من نساء ورجال وعجزة واطفال لقد نزلت على رؤوسهم القنابل واحاطت باجسامهم متفجراتها وحرائقها، دون اي ذنب اقترفوه ودون ان يكونوا شركاء في المعركة، لقد هربوا من اثار المعركة فلاحقت بهم نيرانها وشظاياها.

لقد جاء في المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وانا اقتبس ولكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وكانت امريكا الديقديان الدولي لحراسة حقوق الانسان واول حق من حقوق الانسان هو حق الحياة فإين احترام امريكا لهذا الحق؟ واین تقيد باقتنيات جنيف لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة؟ وماذا دعا مجلس الأمن الدولي ليصبح نذير حرب لا يشير سلام؟ واین منظمة اليونسكو من تدمير المدارس والمعاهد والجامعات والمتاحف، وجميع الآثار الثقافية في العراق؟ واین منظمة الصحة العالمية من التجميع والحرمان من الغذاء والدواء والماء النظيف المعقم واین تلك المنظمات الدولية الاخرى المعنية بالبيئة والتنمية والصناعة والزراعة من هذا التلوث وهذا الدمار للمساكن والمصانع والجسور والمطارات والابنية وأبار البترول وكل معلم من معالم الحضارة والعمارة؟

مكتبة حنة السالم

إن الأمن الذي يتغنون به ونظام الأمن الذي يتغنى به الرئيس الأمريكي وغيره من المتأمرين معه هو النظام الذي سيسقط لانه لا يحترم الانسان ولا حقوق الانسان ولا يحترم الحضارة ولا القيم ولا يحترم معالم العمران ومعالم التقدم والتنمية وما يعتصر القلوب يا دولة الرئيس ويدعي الاقلية ان يشارك مع امريكا وحلفائها في تدمير العراق اخوة لنا في العروبة والاسلام اعنتهم الحماسة الفارعة للشرعية الدولية عن رؤية الهدف الصهيوني لهذه الحرب وهو الاستعمار بحق الحياة للفلسطينيين والعرب وتدمير كل قوة وكل اثر حضاري، عربي او اسلامي في العراق الشقيق ليقبى الشرق الاوسط كله ملعباً ومسرحاً للعتيجية الاسرائيلية والعسف والحسف والبطش بالشعب الفلسطيني الاسير.

لم تتجاوز هذه الحرب حدود التفويض الذي اعطاه مجلس الأمن باستعمال القوة، ولكنها فقدت شرعيتها في ابتعادها عن تطبيق ميثاق هيئة الامم وغيره من المواثيق الدولية واصبح من الواجب الدولي ايقاف هذه المجزرة البشرية، بآية وسيلة وباسرع وقت. وانني اؤيد جميع الاخوان الذين قالوا بالابراق لجلالة الملك المعظم بتأييد صيحه الهاشمية، والابراق الى جميع الملوك والرؤساء العرب للعمل الخفي على ايقاف الحرب. والى الامين العام للامم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لعقد الاجتماعات السريعة المكثفة لاطفاء هذا الحريق الذي اتسع اضراره ليشمل المحاربين والمدنيين وقد يشمل جميع الاقطار في الشرق الاوسط... وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاخ الدكتور وارجو من المجلس الكريم ان انتهر مناسبة وجود الاستاذ محمد سلامتي عضو مجلس الشورى لجمهورية ايران الاسلامية واعضاء الوفد الكرام والذين يحلون بيننا الآن ويحضررون جانباً من هذه الجلسة مؤكداً ان الاردن ملكاً وحكومة وشعباً وبرلماناً يرحب ويؤيى باهمية العلاقات بين هذين البلدين المسلمين في سبيل نصرة الاسلام والحق والعدل والسلام في هذه المنطقة التي افقر ما تكون الى العدل والسلام وخصوصاً واسرائيل لتوسع وتستقبل مئات المهاجرين من الاتحاد السوفيتي ودول العالم الاخرى كما ان امريكا تقدم بعدوانها الامم الشرير مع حلفائها على العراق الشقيق البلد العربي المسلم وان دور ايران دور له مصداقته وله اركانة وله اسبابه التي نرحب بها في سبيل نصرة الحق والعدل والاسلام في هذا الوجود متمنين للوفد الكريم زيارة طيبة وان توفيق مهمتهم التي يقومون بها ونحن على استعداد الى ابعاد مجالات التعاون مع دولة ايران الاسلامية مؤملين ان يكون الوضع الراهن والخطر الناشم الذي يتهدد العرب والمسلمين هو الامر الذي يشغلنا جميعاً وان تكون مبادرات ايران في سبيل ايقاف هذه الحرب الجائرة وايقاف المجزرة وايقاف هذا العدوان الفاشم واهلاً وسهلاً بالوفد الايراني الشقيق.

والآن الاستاذ برجس الحديدي.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ برجس الحديدي.



السيد برجس الحديدي: شكراً دولة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. سيدي الرئيس ارجو ان تسمحوا لي ان ارفع الى مقام قائد مسيرتنا ورمز عزنا الشرف العربي الهاشمي الاصيل الحسين المفلدى اصلق آيات الولاء على المواقف المشرفة التي عودنا عليها جلالة عندما تتعرض امته للخطر كما احبى شعب العراق العظيم الصابر على ظلم ذوي القربى وقيادته الخالدة، اخواني لقد اتضحت المؤامرة الاستعمارية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية والصهيونية العالمية على امتنا العربية والاسلامية والتي اصبحت لا تحفى على احد وهي اعادة تقسيم المنطقة والعالم على النحو الذي تضمن فيه اخضاع العالم لسيطرة ونفوذ الامبريالية الامريكية وضمن التفرد الامريكي بالتحكم بمقدرات الشعوب وثرواتها وتخوير عصر جديد من الاستعمار والعبودية، سيدي الرئيس الاخوة الزملاء ان اشتراك بعض الدول العربية والاسلامية في هذه المؤامرة هو البحث لنفسها عن مواقع لها في المؤامرة الكونية الجديدة وعلى حساب الأمة العربية والاسلامية ووقوفها في خندق المعاملة

الامبريالية والصهيونية متباين بدورهم الحيائي معتزين بدورهم بالعدوان على عراق العرب والاسلام، عراق الكبرياء والكرامة العربية والاهم من ذلك ان بعض القادة الخونة من العرب يحرصون على مواصلة العدوان يصمون آذانهم عن الاصغاء لصيحات المسلايين من شعوب العالم المغالين بالسلام، سيدي الرئيس الاخوة الاكارم لقد جاء في صيحة الحسين العربية الهاشمية الاصلية الصادقة الالمانية ان العراقيين يدفعون ضريبة انتمائهم الصادق والالمانية لعروبتهم وامتهم دماء زكية طاهرة ويواجهون العالم بأسره واقوى جيوش الدنيا تحت راية الله اكبر مؤكدين مبرهتين للاعداء قبل الاصدقاء ان امتنا حية وقوية خالدة خلود رسالتها كما كشف ملك العرب وسيدهم غياب الامم المتحدة وغياب دورها انها حقاً لم تكن موجودة ولم يكن لها دور الا ما تمليها عليها الارادة الامريكية والصهيونية وذلك منذ تأسيسها. اخواني ماذا فعلت الامم المتحدة ومجلس الامن عندما تعرض شعب فلسطين وشعب فيتنام وجريتاداً وبنياً وغيرها. لم يفعل مجلس الامن ولا هيئة الامم المتحدة اي شيء. ان الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي اكلويه كبيرة واجبتها الاذعان والرضوخ لاوامر وتعليمات واشنطن وتل اييب. سيدي الرئيس ايها الاخوة الزملاء اننا نعوذ بالله من هنا اننا سنقبى مع قيادتنا الهاشمية العربية الاصلية النشامية النشامية والعرب العرب لم تتردد في نبيل احلى الحسينيين حتى ينتصر الحق وتتصير الأمة العربية على جميع اعدائها والله اكبر وشكراً.

Handwritten signature or mark in the right margin.

Handwritten note in the left margin: "مجلس الاعيان"

دولة رئيس المجلس: مساعدة الاستاذ
أمين شقير.



السيد امين شقير: شكراً سيدي الرئيس، ابداً كلمتي باسم الله الرحمن الرحيم القوي القهار المتكتم الجبار ما حسب الاله سبحانه وتعالى يرضى منا ان نكون مستصغرين مستضعفين ولكنه وقد اودع رسالته في امتنا لا يرضى منا الا ان نكون في مستوى مطالباتها ومتطلباتها لانه الحقيقة لا يني ان تعيب عن اخذنا يوماً فلما ان تكون امه الرسالة اولاً تكون اوله القوي العاطفة له الامه لن نشأ بالاسم لم نشأ قبل عشره ام شهر لم نشأ قبل عشرات السنين انما هي قوى ما زالت تواكب حقدوها وكراهيتها لهذه الامه على مدى قرون ونحن نظن اننا نحسن علاج حين نسايرها ونحن نترجم الى ما يسمى العقل والمنطق وما يشبه هذا الكلام لتبرير عجزنا وتبرير تخلفنا واستخذائنا صبيح ان العراق يمثل ظاهرة عراقية ولكنه الاصل من هذا والاصح ان يمثل ظاهرة عربية واسلامية وظاهرة تمثل كل طموح الامم المتحضرة والمظلمة وفي هذا العالم المفسر ولربنا اذا بُسِئت المتطابق والمساندة والمحا هي مسؤولية المشاركة المصير

الذي يترتب على هذه الحرب هو مصيرنا جميعاً
سواء جئنا أنفسنا أو اشتركنا في هذه المعركة أو
ذهبنا إلى الخندق الخائن الذي شهنتنا فعله
وشهنتنا أثره وشهنتنا حجم تخريبه لكل القيم
التي نعتز بها ونفخر، العراق يا سادتي لم يكن
جاهلاً بما تحمله الغزوة المجرمة المحمجة التي
يواجهها، العراق لم يتجاهل مسؤولياته ولكنه
تجراً على أن يخرج من الخط الأحمر الذي فرض
على مصيرنا ومستقبلنا من حقن أن يتوقع منا
شيئاً غير الذي يراه ويشهده وغير الذي نراه
ونشده لست أريد أن أكرر كل ما تفضل به
أعضاء المجلس واخواني الذين سبقوني ولكنني
أقولها كلمة صريحة ما زلتنا في مختلف عائلتنا
نسمع ونرى القتالين بين حين وآخر بأن واجبنا
أن نتحكم العقل ونجنب التطرف والذهاب
لمذاهب تبعد منا عن محافظة على ما يفترض أنه
مصالح لكل مصالحنا يا سادة تدام تحت أقدام
مصلحي بمواقفنا المجهتة نساعدنا أكثر كل من
تدوس مصالحنا كما سادت كراماتنا على مدى
السنين وكما تتوجه إلى مصادرة حقنا في الحياة
وحقنا في الكرامة وحقنا في الحرية . فبالإضافة
إلى كل ما قاله الأخوان وما سيقولون فإنني أنادي
من هذا المنبر بوجوب قطع علاقاتنا السياسية
والدبلوماسية مع الولايات المتحدة وفرنسا
وبريطانيا وإيطاليا وأية دولة يثبت أن مشاركتها في
العدوان علينا يتجاوز ما نتوقعه من احترام لنام
إعادة النظر في موضوع عضويتنا وعضوية الدول
المتحدة في الحياثة في الأمم المتحدة
ومناشدة الدول الإسلامية الشقيقة أن تحذر
حلونا فيما أن تكون الأمم المتحدة مؤسسة عادلة
في نظرتها إلى شعوب العالم وأمة ودوله وأما أن

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس ليست المجزرة
الرهيبية التي وقعت بالأساس في حي العمرية
بغداد مدينة السلام سوى امتداد الجوازدير
ياسين وصبرا وشاتلنا وبصر البقر وغيرها كثير
ولست سوى تعبير صارخ عن الحقد التاريخي
الغريبي الصليبي الصهيوني عن أمنا وعن صراع
البقاء بين حضارتين عشتائين حضارة الانسانية
عربية اسلامية تتسع للناس جميعاً وحضارة غربية
صليبية صهيونية عنصرية استكبارية نزقة لا تطلق
كرامة الآخرين او وجودهم حتى. ان اغتباط
الادارة الامريكية بالغارة الغاشمة وثقلها على
مرتكبي المجزرة لدليل لكل اعشى عينين وفي
قلب اجوف من عرب امريكا على انه لا مكان
لهم في النظام الدولي الامريكي الجديد فهو
سيجسد عليهم وقد ادوا دورهم في خلعته
وانتهت مهمتهم لصالحها كما اجهز الفرنجة على
اشكالمهم من قبل ملوك الطوائف وشيوخها
بالاندلس اما محاولة الرئيس الامريكي ديموز
ادارة تبرير القتل الجماعي والابادة المنظمة
لشعبنا في العراق فهدل دليل آخر على اعتدام
الضمير الانساني عند هؤلاء وعند الرئيس
الامريكي بالذات الذي لا ينالم كليا راي قائد
العراق يتسهم وسط القصف والاهوال فيزيد
صلابة الامة ومواقفتها للتحدي الامريكي لقد
مات ضمير الرئيس الامريكي من عند كل
مذبحة يذبحها في ارضها وامر من متحذ على
تفكر.

دولة رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء
مرتبط ارتباط رسمي بسبب ضيف أجنبي مهم
وهذا السبب الذي حال دون حضوره الجلسة
الآن يتكلم سعادة العين حسني عايش .

السيد حسني عايش: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس لبست المجزرة الرهيبة التي وقعت بالأمس في حي العامرية ببغداد مدينة السلام سوى امتداد الجنازير دير يامين وصبرا وشاتلنا ويصر البقر وغيرها كثير وليست سوى تعبير صاخر عن الحقد التاريخي الغروي الصليبي الصهيوني عن أمنا وعن صراع العراق بين حضارتين مختلفتين حضارة انسانية بقاءه اسلامية تتسع انوارها جميعاً وحضارة غربية صليبية صهيونية تستمر عبثاً في نزعها لثاقل كرامة الآخرين او وجودهم حتى. ان اغتباط الادارة الأمريكية بالغازة العاشمة وثقلها على مرتكبي المجزرة لدليل لكل اعمى عيّن وفي قلب اجوف من عرب امريكا على انه لا مكان لهم في النظام الدولي الأمريكي الجديد فهو سيجهد عليهم وقد ادوا دورهم في خدمته وانتهت مهمتهم لصالحه كل اجهز الفرنجة على اشكالهم من قبل ملوك الطوائف وشيوخها بالانكسار من احوالة الرئيس الأمريكي ورموز ادارته تبرير القتل الجماعي والابادة المنظمة لشعبنا في العراق فهو دليل آخر على اعتماد الضمير الانساني عند هؤلاء وعند الرئيس الأمريكي بالذات الذي لا ينام كلما رأى قائد العراق يتشم وسط النصف والاهوال فيزيد صلاة الامة ومواصلتها للتحدي الأمريكي لئلا مات ضمير الرئيس الأمريكي منذ عمل في المخابرات الأمريكية وترأسها وأمن من مثلك على قتل الابرياء في مختلف انحاء العالم ان ابادة الشعوب وقتل الابرياء هي رسالة المخابرات الأمريكية والبيتافنوز فراخي النظام الأمريكي الطويلتين التي يقوم العراق بكسرها الى غير

السيد نواف القاضي: بسم الله الرحمن الرحيم، دولة الرئيس، نبحث الزميل معالي السيد كامل الشريف عن أمريكا والمهندد الحمر وكذلك عن العنصرية في أمريكا. لقد تألمت أمريكا على القتل والجريمة وكذلك إسرائيل قامت على الجريمة والحكم السعودي عندما أتى به البريطانيون كان يقتل كل شخص مسلماً من أبناء هذا الوطن عندما كانت تبدو رجل عجول الصحراء في السعودية التي سميت السعودية وكان يأتي إلى مضارب البدو ويتحدثون ألباناً وأجدادنا ويوصل إلى أحد البيوت ويقتل رب البيت وكل ذكر فيه. وكان ينشئ عندما يكون الطفل المولود ملفوفاً في سريره وكان لا يوجد سرير في الروجاجة إذا كان ذكراً فيستاجر فيه فهذه الدولة قامت على الجريمة كما قامت أمريكا والصهيونية لا فرق بين هذه الدول وأشكر معالي الأستاذ كامل الشريف عما تحدث عنه عن أمريكا وتضيف حسب معلوماتنا وحسب ما صار لنا في آياتنا وأجدادنا عندما قامت الدولة المسلمة العربية السعودية فهذا بالنسبة للطيران. والذي قصفت تنكات الديزل المارة مع الطريق العام على الحدود هي طائرات سعودية متعددة على دهر المواطن ابننا وجد وكذلك حرثت أبناء العراق من البدو الرحل ومن كان معهم من أبناء الأردن وسوريا داخل العراق في بيوت الشعر بالنسبة لأمريكا لا هدف لها في الكويت ولكن الهدف هو تعمير الترسانة العراقية الذي يفتخر فيها كل عربي ومسلم فنحن هنا بالنسبة لقطع العلاقات فنحن لنا قيادة سياسية والقيادة السياسية ثقة لكل مسلم ولكل عربي وكل أردني وفلسطيني نتق بها مثلة بالشريف حسين بن طلال حفظه



دولة رئيس المجلس: الأستاذ نواف القاضي.

الله وأبديه فهي قيادة أمينة آمن من أي شخص فينا فهي قيادة موجهة ونحن نسير من ورائها. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً وآخر للتكلمين الأستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس شكراً سألته أي وصف لجريمة القتال ضد العراق لأن الأخوان شغروا كل غل في وصف هذه الجريمة، سألته لبعض الاقتراحات معظمها مطروح على هذا المجلس للمتابعة بعضها مستمد مما سمعتم من الإخوان من اقتراحات جيدة تتيح لهذا المجلس بأنه قام بجهد ذو قيمة. هذه الحرب في العراق لم تعد حرباً بل أصبحت جريمة إبادة وإجهاة للمجرمين فيها أمريكا وحلفائها الغربيين ولكن ينظري الاجرام الأشد هو الرموز العربية التي شاركت فجعلت من رقابها مواطنين لأقدام الحمجية الغربية ثم فوقها لتدمر العراق وجعلت أرض العرب متطلقاً للغدوان وجعلت الساء العربية ساحة لأقوى وأضعف آلة حرب عرفها العالم باعتقادي أن هذه المشاركة العربية جريمة خيانتة لأمنا ولذيتنا ولكن في المسكر العربي الثاني الراض نلهم الجريمة سكوت أثنى أنه يقترب من درجة المشاركة في

الجرم لدي ليس أوهاماً وإنما حقائق ممكنة، المسكر العربي نصفان نصف يقف مع المجرمين والبعض الآخر يدين هذا الأجرام ويقف متفجعاً أنا اعتقد أنه جاء الوقت بسبب شراسة الأباد لان تترجح عن موقف التفرح لأبداً في الأردن الأردن دولة عسكرياً غير متفوقة أضافتها إلى جبهة العراق باعتقادي في هذه المرحلة لا يزيد كثيراً في قوة العراق على الصمود ولا على القتال كنت سأدعو لذلك لو لدي فتاعة أن ذلك يزيد من قوة العراق لكني لا أدعو لذلك لسبب آخر ليس ما تحمله الأردن من توضيحات لكن الأردن تجاور عدواً خطيراً يتفوق عسكرياً على قدرتها المشاركة المباشرة قد تتيح لهذا العدو أن يجتاح الأردن وأن تصبح العراق في حدودها الغربية على مساس مع عدو بنفس الشراسة كالشراسة الأمريكية وأنا أحب أن يسمع المجلس مني بأمانة وأني بذلك لا أطرع عذراً للأردن وإنما قناعتي بهذا الخطر لكن ماذا لو أن نظام الجزائر التي تقف إلى جانب الأردن قرر المشاركة أنا أدعو لذلك أن يتحرك الأردن مع الخمسة الذين يفقون بصف العرب التنظيميين لتكوين موقف موحد لدعم العراق لا كلام بل فعل ماذا لو أن الجزائر أعلن المشاركة مع العراق؟ وهو واجب عليه ماذا لو أعلن إرسال جنود جزائريين إلى الساحة العراقية عبر طرطوس واللاذقية؟ ماذا لو إمتحن الحياة الواقعة في هذين الميادين ليمنعوا جنود الجزائر من الوصول إلى العراق يحققوا هدفين تقوى العراق وتتكشف أكثر انغماس المجرمين ماذا عن تونس بتبش الموقف، الجزائر ليست محاصرة وعندها أتكلم عن الجزائر لا أتكلم عن (أذهب أنت وريك فحاربا) أنا مع

هكذا حمد الفرحان

وكذلك تونس ماذا عن المغرب؟ بلد عربي مليء بالهوية. ماذا لو اقدم نظام المغرب الآن على سحب ١٢٠٠ جندي؟ انه يفسر طرق الحصار والتبعية العربية ثم العلاقة بين هذين العسكريين، لماذا تبقى سفارة سعودية في الجزائر السعوديون يقتلون اطفال العراق والجزائر تفقد مع العراق وسفارة القاتل في حضن المقتول هذا لا يضير الجزائر ولا تونس ولا يضير السودان هذه اقتراحات على السلطة التنفيذية الأردنية اذا لم تكن تعارضها. عليها ان تتبناها في اسرع تحرك سياسي مع رفاق الأردن في موقفه.

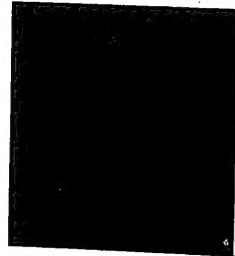
ان الضحايا يفرضون علينا ان نعتبر التضحية مثل الجهاد واجب فرض على كل فرد ليس فيه كفاية بقدر ما نستطيع قد تكون حدود استطاعتنا من هذا المجلس في الوقت الحاضر كلامية اذا كان هذا حدنا الأعلى فليكن لكن يجب ان نقصر عن القدرات الكلامية في حدها الأعلى. اقترح كما اقترحت سابقاً ولم ينفذ ان تدعو الأردن فوراً الى اجتماع الدول العربية المنظمة المتوافق مواقفها مع موقف الأردن لاعلان موقفاً واضحاً بوجوب الدعوة لوقف الحرب الدموية وان هذه الحرب تفرس حقداً في نفوسنا وشعوبنا على الأمريكيين بحيث يتحرم عليهم مهما كانت نتائج هذه الحرب ان يقيموا في ارض عربية كما تحرم هذه الساحة وجود صهيوني فيها كل ساحة عربية نظيفة يجب ان نحرّم وجود امريكي فيها. كما حرمت امريكا منذ (٥٠ سنة) على أي شيوعي ان يدخلها. الشيوعي أقل خطر على امريكا من الأمريكي في الساحة العربية. لتدعو الأردن بذلك كحد من

حدود الجهاد الذي لا يجوز ان تفوض به العراق وحدها اذا اجتمعت هذه الدول الخمسة وتخلت قراراً قد يكون قاسياً على كل منها قد يكون أقسى ما يكون على الأردن ولكن الأردن يلتزم اذا صدر قرار من هذه الدول. اقترح على مجلس الأعيان ان يبادر بارسال هذا الرأي الى مجلس الأمة في الجزائر لتحرك حكومتها بهذا الالتماس ولتحول مواقفها النظرية الى مشاركة عملية في معركة بقاء العراق والى مجلس الأمة التونسي والسودان واليمن. اقترح بلا وجل ولا تردد وعمل مضى ان نوجه اليوم نداء الى مجلس الشعب السوري لنوضح له لا عن تطرف ولا عن انتهاء الى جهة.

ان الذي يجري الآن خيانة للأمة العربية وان الشعب السوري لا يقبل ان يكون خائناً للأمة العربية وهذه ليست كلمات قاسية هذه اقل ايلاماً من القنابل اقل ايلاماً من الدم والجوع الذي يعانيه العراق اذا لم ترفض هذه الاقتراحات اعتبر انها مطروحة للمتابعة بعد هذه الجلسة اقترح وبدون استغناء شجاعتكم الى حدها الأدنى ان يصدر من إعلان بعد هذه الجلسة بدين القادة الرسميين للأنظمة التي تفقد الى جانب الضرب الأمريكي للعراق ميثاقاً بالسعودية مبتدأ بمصر يصعب ان اسمي من ياتي قبل الآخر السعودية ثم مصر ثم سوريا لا يجر الانسان من يضع يراش القاذبة لتعلن بأن مواقفهم تجاوزت الخط الأحمر والأخضر والأسود واصبحت تنكياً بهذه الأمة هذا الاقتراح معروض على المجلس ارجو ان لا يعتبر اعلاننا من ذلك انه إساءة لكرامة العلاقات التي تمثلها احترامنا

شعاره يقومون هذه التوجهات مطروحة لأن تصبح رأي المجلس اذا لم يكن عليها او على بعضها اعتراض وشكراً دولة الرئيس والاخوان الاعضاء.

دولة رئيس المجلس: شكراً. دولة الاستاذ بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني: لقد استمعت الى الاخوة الاعزاء واشكرهم على كل ما قالوه وما عبروا عنه وكذلك استمعت الى الاخ والزميل والضيف حد بك الفرحان اما اقتراحه بالنسبة للبرلمانات سواء الجزائر او تونس بشكل الفرادي فانا اقول عروفاً من ان توجه هذه البرقيات والاقتراحات فرادى إما توجه ذلك للاتحاد البرلمان العربي والذي يوجه رئيس الشعبة البرلمانية الأردنية هذا من جهة أما بالنسبة لاقتراحه الذي صنفه فانا اقول باننا نستمد دوماً نهجنا وسلوكنا السياسي وتعبيرنا ونستخرجها من جلاله قائدنا ومرشدنا لا نجد في أي خطاب او أي توجيه من جلاله الملك أي تمريض لأي دولة عربية شقيقة واعتقد انه مهما كانت القسوة او مهما كانت الجفوة فيستزول مع الأيام لذلك

لاأتمنى الدول ارجو ان لا تقبل هذا التوسط بعد ان نجرأ على ساحتنا العربية أمامنا العالم اقترح ما يلي:

بلا اعياء وعناية قوية فعالة ان نتوجه الى مجلس النواب البريطاني الى كينوك وقادة حزب العمال لنقول لهم ان حزب العمال حزب عالمي وطنيه جعلته ان يعلن وقوفه الى جانب الحكومة للحفاظة البريطانية ولكن تلك الوطنية اصبحت الآن خيانة الى كل مبادئ الانسانية ولا يجوز لحزب العمال ان يتخل عن جميع مبادئه هذه الكلمات ليست مني وجديده عليهم أحد اقوى اركانهم... قالها في العراق وقالها في مجلس الأمة لتذكره بما قال. كذلك للمستمر ادوارد هيث Mr Adward Heeth ركن من اركان المحافظين كذلك للجمعية الوطنية الفرنسية التي احد اعضاؤها وزير الدفاع الفرنسي الذي رفض ان يستمر في جريته كذلك لدول العالم الثالث على الأخص منها ايران، ايران التي تزورنا ونحتفل بولدها الآن نحترم موقفها ولكن يجب ان نحث على ان تبعد نفسها عن الخطر وعن الحجل التي تقدم في الآن انها في غاية الحذر ولاستحياء تقدم بمبادرة نضعها طوعاً للأمركي ونصفها الثاني مسامر للعرب ان الدور القادم على ايران، والله لا أقولها تجديداً والله أقولها قناعة بعد ان تصفى العراق اذا صفت، سيأتي دور ان تصفى تلك التي تسمى الثورة الاسلامية اننا لست ناصحاً لهم ولكن هذه قناعة نامة بنفسي فل نخطو من حد الحذر والحجل والتفرّد وليعلنوا بأنهم يرفضون الهيمنة والاستكثار الامركي التي يتشبسون رفضه من القرآن الكريم الذي تحت

مجلس الأعيان

يجب ان لا يقسو مجلسنا على اي دولة وان تنقيد نحن بكلمات قائدنا ومرشدنا وآخر خطاب له والذي كان إن اصل البلاء هي الولايات المتحدة التي جاءت هي لتدافع عن السعودية وبعد ذلك غيرت المنهاج وقالت تحرير الكويت وحتى تحرير الكويت غيرته وأصبح تدمير العراق وتدمير القوة العسكرية في العراق لذلك ارجو ان نحكم ضمائرنا ووجداننا وان نستلهم سياستنا من سياسة الاردن الثابتة وسياسة القومية ومبادئه الاصلية التي لا يقسو فيها على الغير والذي يذكر دوماً الجميل ويتجاوز عن السببة والذي يكتفي ويقول كما قال الشاعر :

وان الذي بيني وبين بني أبي
ووين بني عمي لمختلف جدا
فإن اكلوا لحمي ولرت خروهم
وان هدموا مجدي بنيت لهم مجدا
ولا اهل الحقد الدفين عليهم
فليس كبير الحقد من يحمل الحقد

لذلك يجب ان لا ننسى بأن وفدنا كان بالأسس في سوريا وقدموا لنا البتزين ولا ننسى بأن وفدنا استدعيت ويجب ان لا تقطع الصلات يجب ان نصبر دوماً وقد مرت بنا ازمات عاتيات انا اذكروها جيداً واذكر بأننا قطعنا العلاقات السياسية اما الآن العلاقات باقية وسنحتاج هذه الازمة بقيادة الحسين الهاشمية الحكيمة وشكراً يا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً للاخوان جميعاً اؤكد تأكيداً جازماً بأن كل واحد منكم لا يختلف عن الآخر وطنية وقومية وحامساً وإيماناً في سبيل حماية البلد وفي سبيل تأييد العراق وفي

سبيل خدمة الأمة ومن هنا فاني اقترح عليكم ان نحمل جميع الاقتراحات الى مكتب المجلس وال اخوان كرام يساعدون مكتب المجلس منهم الاستاذ حمد الفرحان والاستاذ كامل الشريف حيث نصف هذه الاقتراحات منها ما يرسل من المجلس الى الجهات الدولية والبرلمانية ومنها ما يحال الى الحكومة ومنها ما نجد انه غير نافع او ضار نتخذ فيه قراراً ارجو من المجلس الكريم اذا وافق على هذا الاقتراح ان يرفع يده في سبيل ان تتخذ الموقف المسؤول ان نحمل الى مكتب المجلس والاخوة حمد الفرحان وكامل الشريف ليدرسوا هذه الاقتراحات وشكراً لكم. علماً بأن الاخ الاستاذ ابو خلدون قد رفع يده ولا ادري اذا كان الاخوة قد شفقوا عليكم؟ وشكراً. والان متابعة جدول الاعمال الا اذا كان معالي نائب رئيس الوزراء له اي تعليق نرحب بذلك.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية : شكراً دولة الرئيس. الصبح ان ملاحظة دولتك هي التي اتحمتي على الحديث. ما كنت راغب في التعليق على شيء الا ما تعلق بموضوع وقف حركة السيارات بالأردن يعني الاستاذ حمد ولا الاستاذ امين هم اكثر الناس معرفة بمضى التزام الاردن بالاتفاقيات التي تمخ عنها هذه السيارات عبر الأردن ثم ان اثار وقف هذه السيارات. نحاولنا منا لمواظفنا فيها يدوا ياته مسوق معادي من احدى الدول الشقيقة انه سينعكس بملاقاتنا على الدول الاخرى ومن الطرف الآخر. الامر الذي لا يمكن ولا اعتقد من الحكمة ان نسير في مثل هذا الاتجاه. اما الاقتراحات الأخرى التي اسلمتت فيها من

الحكومة.

الاخوان الكرام معظمها متعلق في المجلس ذاته وفي هذه الحالة اشارك معكم كمضو فيه وليس كممثل للحكومة وشكراً.

دولة رئيس المجلس : شكراً الآن نتابع جدول الاعمال. ولا أن تنتهي من احالة القوانين سناتي الى المقترح. استاذ امين قضي الامر، هذا الموضوع له ابعاد كثيرة وانا سأحدثك عنه.

السيد امين شقير : يا سيدي بلدنا نحكي بالمجلس، ما بلدنا نحكي بالوشوشة.

دولة رئيس المجلس : هذا بحث في مجلس النواب بجلسته سرية وهو موضوع على جانب من الخطورة، جدول الاعمال.

السيد الامين العام :

٣ - ثلاثة الكتب الواردة :-

١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٥٤ تاريخ ١٩٩١/١/١٠، المتضمن موافقة مجلس النواب على :-

- القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨، المعدل لقانون التبغ، كما ورد من

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم : م ق/٢٣/١٥٤
التاريخ : ١٤١١/٦/٢٤ هـ
الموافق : ١٩٩١/١/١٠ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٧، الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون التبغ كما ورد من الحكومة.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم، لاجراء المتقضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف حريبات

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون التبغ

لتلافي وضع الاحكام المتعلقة بالضرائب في عدة قوانين ومن اجل العمل على توحيدها في قانون واحد، فقد الغيت المادة (٣) من قانون التبغ رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ نظراً لورود الاحكام المتعلقة بها في قانون الضريبة على الاستهلاك رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٨.

مجلس الاعيان

قانون مؤقت (٣٦) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون التبغ

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التبغ لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد من (٤-٤٢) منه لتصبح من (٤١-٣) على التوالي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على إحالة اللجنة القانونية.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٥) تاريخ ١٩٩١/١/١٠، للتضمن رفض مجلس النواب للقانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩، المعدل لقانون الضريبة الإضافية بسبب أن ما ورد فيه قد أدخل في صلب القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩، المعدل لقانون الضريبة الإضافية.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/١٥٥
التاريخ: ١٤١١/٦/٢٤هـ
الموافق: ١٩٩١/١/١٠م
دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٧، الموافقة على رفض القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية بسبب أن ما ورد فيه أدخل في القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية.

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء مقتضى.

وتفضلوا دولتكم بقبول لائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريبات

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على إحالته الى اللجنة المالية؟
الجميع: موافقون.

قانون مؤقت رقم (١٥) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل على الوجه التالي:-
اولاً:

بإعادة ترقيم الفقرة (ب) منها لتصبح بند (٣) من الفقرة (أ).
ثانياً:

بإضافة الفقرة (ب) التالية اليها:-

ب - تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية والمتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على إحالته للجنة المالية؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٢) تاريخ ١٩٩١/١/١٠، للتضمن موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩،
معدل لقانون رسوم طوابع الواردات مع
اجراء بعض التعديلات عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/١٦٢
التاريخ: ١٤١١/٦/٢٤هـ
الموافق: ١٩٩١/١/١٠م

دولة رئيس مجلس الاعيان الاتم

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٩، الموافقة على قانون مؤقت رقم (٣٨) قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٨٩، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات المرفقة عليه.

أبعث لدولتكم (اربعين نسخة) من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم، حتى اذا ما تال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي.

واقبلوا لائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريبات

١٤١١/٦/٢٤هـ

التعديلات على قانون مؤقت رقم (٣٨)
لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به تاريخ ١/١١/١٩٨٩.

المادة ٢

بند (٤) من الجدول رقم (١) إضافة عبارة (معدة القيمة) بعد اعل قيمة تذكرة أو بطاقة.
بند (٥) من الجدول رقم (١) إضافة كلمة (والتسجيل) بعد استناد التصرف.
بند (٦) من الجدول رقم (١) شطب كلمة (ثاني) واستبدالها بكلمة (ثان).

المادة ٣

من نص البند (١١) إضافة كلمة (أو الثقافية) بعد النوادي الرياضية.
شطب (المحافظ أو المتصرف أو مدير القضاء) واستبدالها بكلمة (الحاكم الإداري).

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

لقد تم تعديل قانون رسوم طوابع الواردات الأصلي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ لتحقيق ما يلي:-

أ - لتبسيط وتسهيل عملية استيفاء رسوم طوابع الواردات المترتبة على المستندات والمعاملات التجارية والمالية، ونظرا لثبات النسب الواردة في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي منذ عام ١٩٨١ ولواكبة التغيرات المالية والتجارية والاقتصادية التي طرأت خلال السنوات الماضية فإن الأمر يقتضي إعادة النظر في قيمة رسوم طوابع الواردات المترتبة على المستندات وفق ما هو مبين بالجدول رقم (١) المرفق وذلك لتحقيق زيادة في موارد الخزينة والمعدل على تخفيض المعجز في الموازنة العامة للدولة.

ب - حذف البند (١١) من الجدول رقم (٢) جدول الاعفاء من رسوم طوابع الواردات بحصر

اعفاء تذاكر الدخول بالمؤسسات الخيرية أو الدينية أو النوادي الرياضية (يحتلن) فقط في كل سنة، إذ تبين أن اعفاء تذاكر الدخول إلى أماكن اللهو العامة عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات أو الأندية الرياضية أو النوادي الثقافية أو المؤسسات الخيرية والدينية لمنفعتها الخاصة تساعد على استغلال الاعفاء الوارد في البند (١١) للتهرب من دفع الرسوم المترتبة على تذاكر الدخول من قبل المتهمدين وليس لمنفعة الجهات المذكورة.

قانون مؤقت رقم () لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/١١/١٩٨٩.

المادة ٢

يلغى جدول رسوم الطوابع رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي ويستعاض عنه بالجدول المرفق التالي:

المادة ٣

يلغى نص البند (١١) من جدول الاعفاء من رسوم طوابع الواردات رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
١١ - تذاكر الدخول إلى أماكن اللهو العامة عندما تقام فيها حفلات من قبل المؤسسات الخيرية أو الدينية أو النوادي الرياضية أو الثقافية ومنفعتنا الخاصة كليا شريطة أن تصدر شهادة بذلك من الحاكم الإداري الذي تقيم فيه على أن لا يسمح لهذه الجهات إقامة أكثر من حفلات في السنة الواحدة، أما إذا زاد عدد الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم (١) الملحق بهذا الثاني.

جدول رقم (١) رسوم الطوابع

أولاً: النسبة: المقنود والكفالات وبوالصن الشحن للمنشورات وسندات السحب والقبولات والكمبيالات وعقود البيع والزمن المتعلقة بالأموال المنقولة وسندات التعهد وعقود

تذكرة الدخول

الاجار والتاجر الفرعي وتحويلها لقرارات المحكمين الذين لم يعينوا من قبل المحكمة وتعين اي ملك او حق منفعة او قيمة بدل الاجرة السنوية او تقدير قيمة اي هدم او تعمير في بناء او انشاء او تقدير نفقات العمل واثمان المواد المستعملة وفقا لما يلي :-

فلس	دينار
٥٥٠	المبالغ التي لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد على عشرة دنانير.
١٠٠	المبالغ التي تزيد على ١٠ دنانير ولا تتجاوز ٢٠ دينارا.
١٥٠	المبالغ التي تزيد على ٢٠ دينارا ولا تتجاوز ٣٠ دينار.
٢٠٠	المبالغ التي تزيد على ٣٠ دينارا ولا تتجاوز ٤٠ دينارا.
٢٥٠	المبالغ التي تزيد على ٤٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠ دينارا.
٣٠٠	المبالغ التي تزيد على مائة دينار يستوفى من كل مائة دينار او اي كسرمها.

٢ - بوالص التأمين على الحياة حسب قسط التأمين السنوي وبوالص التأمين الاخرى حسب قسط التأمين المستحق بالنسبة التالية :-

فلس	دينار
٥٠٠	قيمة القسط الذي لا يزيد عن ٥٠ دينار.
١٠٠	قيمة القسط الذي يزيد على ٥٠ دينار ولا يتجاوز ١٠٠ دينار.
١٠٠	الاقساط التي تزيد قيمتها على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل مائة دينار او اي كسرمها.

٣ - أ - قيمة مستندات الصرف عند صرفها نقدا او الشيكات الصادرة عن دوائر الحكومة او البلديات والمؤسسات الرسمية، باستثناء مستندات الرواتب والعلاوات والمداومات والاجور الاضافية واجور العمال.

فلس	دينار
٥٠	اذا كانت القيمة لا تقل عن دينار واحد ولا تتجاوز عشرة دنانير.
١٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على عشرة دنانير ولا تتجاوز مائة دينار.
٣٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار ولا تتجاوز ٥٠٠ دينار.
٦٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠٠ دينار ولا تتجاوز ١٠٠٠ دينار.
٥٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على الالف دينار فيستوفى عن كل الف او اي كسرمها.

ب - لا تسري احكام الفقرة (أ) اعلاه على ما يصرف للموظفين من رواتب وعلاوات واجور مساعي واجور اضافية، كما لا تسري على اجور العمال والاستحقاقات التي تصرف وفقا لاحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري والتعليمات المتعلقة بعلاوات غلاء المعيشة للمتقاعدين.

٤ - تذاكر وطاقات الدخول الى اماكن اللهو والحفلات :-

يستوفى عن كل تذكرة او بطاقة ما نسبته (٢٠٪) من قيمتها.

- كل تذكرة او بطاقة يتم توزيعها ولا يذكر عليها مبلغ يتم احتساب رسوم الطوايع على اساس اعل قيمة تذكرة او بطاقة.

٥ - اسناد التصرف والتسجيل:

فلس	دينار
١٠٠	تستوفى رسوم الطوايع على اسناد التصرف في الاموال غير المنقولة وفقا لما يلي:
١٥٠	اذا كانت قيمة الاموال غير المنقولة لا تتجاوز عشرين دينارا.
١٥٠	اذا زادت على عشرين دينارا ولم تتجاوز ٥٠ دينار.
١٥٠	اذا زادت على عشرين دينارا ولم تتجاوز ٥٠ دينار.
٢٠٠	اذا زادت على خمسين دينارا ولم تتجاوز ١٠٠ دينار.
٥٠٠	اذا زادت على مائة دينار ولم تتجاوز ٥٠٠ دينار.
١٠٠٠	عن كل ٥٠٠ دينار او اي كسرمها.

٦ - الشراء المباشر او التزيم:

الشراء المباشر او التزيم الذي يقع من قبل الحكومة او المؤسسات العامة او البلديات او الشركات المساهمة العامة والقطاعات وقوائم المزايدة او المناقصات العلنية او بالطرف المختوم التي تم عليها الاحالة القطعية، واذا اقترنت اي من هذه الحالات بعقد او اتفاق خطي فلا يعتبر ذلك العقد او الاتفاق معاملة مستقلة تستوجب استيفاء رسم ثاني عنها، وانما يعتبر العقد او الاتفاق جزءا منها لهذه الحالات :-

فلس	دينار
٣٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٢٥ دينارا ولا تتجاوز ٥٠ دينار.
٤٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ٥٠ دينارا ولا تتجاوز ١٠٠ دينار.
٦٠٠	اذا كانت القيمة تزيد على ١٠٠ دينار يستوفى عن كل ١٠٠ دينار او اي كسرمها.

١٠٠٠ دينار

وفي الحالات التي تكون فيها قيمة العطاء غير معروفة تقدر لجنة العطاءات القيمة وتستوفي الرسوم حسب هذا التقدير.

ثانياً: المقطوعة

فلس	دينار	
٠٠٠	٥	١ - وثائق الاتفاق والمقود والكفالات واسناد التعهد التي لم يذكر فيها مبلغ محدد.
٥٠٠		٢ - الشيكات المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة.
٥٠٠		٣ - بوليصة شحن الصادرات.
١٥٠		٤ - الشهادة الصادرة عن اية دائرة رسمية او امانة عمان الكبرى او اية بلدية او مؤسسة رسمية او شركة مساهمة والشهادة التي يبرزها اي شخص لهذه الجهات في المملكة الا اذا كانت هذه الشهادة خاضعة لرسم بموجب اي قانون او نظام آخر.
٥٠٠		٥ - للمطالبات او الفواتير التي تقدم للدوائر او المؤسسات الرسمية او لامانة عمان الكبرى او البلدية او الشركات المساهمة العاملة في المملكة والتي لا تقل قيمتها عن دينار واحد.
١٠٠		٦ - الاستدعاءات او المضابط التي ترسل برقيا او بابة طريقة او في داخل المملكة الى الدوائر او المؤسسات الرسمية او لامانة عمان الكبرى او اية بلدية.
٠٠٠	١	٧ - الوكالات:
٠٠٠	٥	أ - الوكالة الخاصة والوكالة بقبض اي مبلغ من النقود.
٥٠٠		ب - الوكالة العمومية.
٥٠٠		٨ - الايصال المعلق مقابل دفع اي مبلغ من المال قدرة دينار واحد او اكثر.
٥٠٠		٩ - نسخة او خلاصة من وثيقة او سجل رسمي.
٥٠٠		١٠ - يستوفي عن النسخة الثانية من وثيقة تابعه لرسوم الطوابع نفس الرسم الذي يستوفي عن النسخة الاصلية على ان لا يزيد على (دينارين)
٥٠٠		١١ - النسخة المصدقة او القيد المأخوذ من سجل المواليد او للمواريث او للزواج او الوفاة او الدفن.

٠٠٠	١	١٢ - البيان الجمركي.
٢٠٠		١٣ - بيان الناقل (المنافس) وهو الكشف الذي يقدمه الناقل وبين فيه مفردات واوزان ومحتويات البضاعة التي تدخل المملكة لتسلم للجمارك.
١٥٠		ب - الكشف الفرعي الذي ينظم من قبل السلطات الجمركية في مراكز الحدود عند تحويل البضاعة من مركز الى اخر داخل المملكة.
٥٠٠		١٤ - المستندات التي ينظمها كاتب العدل او يصدقها منها كان نوعها.
٠٠٠	١	١٥ - تصاريح الادخال المؤقت التي تمنحها السلطات الجمركية للسيارات الاجنبية.
٠٠٠	٥	١٦ - شهادات المنشأ التي تصدر عن غرف التجارة والصناعة او اي جهة مؤهلة اخرى.

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٧، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

أبحث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم عرضة على مجلسكم الكريم، لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريبات

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على احالة اللجنة المالية.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٦٦) تاريخ ١٩٩١/١/١٢، المتضمن موافقة النواب على:

- مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/١٦٦
التاريخ: ١٤١١/٩/٢٦ هـ
الموافق: ١٩٩١/١/١٢

كتاب معالي رئيس المجلس

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١ - وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية/ رئيسا.

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (قاضي القضاة او القائم باعماله) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية).

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون

اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

١ - عندما صدر قانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٤ لم تكن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية قد انشئت بعد، حيث ان انشاءها قد تم سنة ١٩٦٧، وكانت قبل ذلك التاريخ تشرف على امور الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية دائرة مستقلة ترتبط من الناحية الادارية بسماحة قاضي القضاة.

٢ - وبما ان وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بعد انشائها قد اصبحت المشرفة بصورة قانونية وفعلية على المساجد ومنها المسجد الاقصى المشرفة بصورة قانونية وفعلية على المساجد ومنها المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة فقد تم اعداد المشروع المرقع بحيث يصحح وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رئيسا للجنة اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة فيتولى جهاز الأوقاف في القدس الاشراف الاداري والفني على تنفيذ جميع اعمار والتزيم التي تجري للمسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة وبالاشراف المباشر لمجلس الأوقاف في الضفة الغربية.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية.

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

هـ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(١٨١) تاريخ ١٣/١/١٩٩١، المتضمن

موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

للملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق/٣٧/١٨١

التاريخ: ٢٧/٦/١٤١١هـ

للموافق: ١٣/١/١٩٩١م

دولة رئيس مجلس الأحياء

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة

عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب

الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ٩/١/١٩٩١،

الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون

العقوبات لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

ابعت لذلككم اربعين نسخة من مشروع

القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على

مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف هريبات

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لكل من قانون

العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية

اذا كانت القوانين موضوعة لمعالجة اوضاع المجتمع وشطب تصرفات افراد، فان الهيئة الاجتماعية انما تنتظر الى من انزلت به المسالك من حمة الجريمة نظرة الاشفاق لا نظرة التنفي، ويشعور الانتفاذ من جوعها لا التردى في اوارها.

واذا كان الانسان في مجتمعا الاردني هو اخل ما ملك فانه حري بهذا المجتمع ان يحفظ لهذا الانسان ويحافظ على حقوقه وكرامته فيمد له يد العون ليتقل به الى مجتمع الطهر والصالح.

ومن هنا فقد لوحظ ان من يحكم عليه بعقوبة جزائية لقاء اذاتته بجريمة معينة فانه عمره وشيخ الجريمة المرتكبة والعقوبة المنفذة تطاردة وتقف عثرة في وجهه ابنا له وحيثما سار، وتشكل احيانا كثيرة حائلا له دون ان يمضي كفرد فاعل في مجتمعه مشارك في بئاه.

يضاف لذلك فان الفارين من وجه العدالة هم وحدهم الذين تسقط بحقهم العقوبة اذا ما تقادم عليها الزمن. بخلاف من انتصاعوا لحكم القانون واستسلموا للعدالة ومثلوا بين يديها

قانون معدل لقانون
اعمار المسجد الاقصى المبارك
والصخرة المشرفة

ونفذوا العقوبة الصادرة بحقهم، وهؤلاء هم أولى الرعاية من اولئك واجدر بالعناية اذا ما عدوا الى جادة الصواب وطريق الفلاح والصالح.

ورغبة من الحكومة في ان تعاد للمحكوم عليه مكانته في الهيئة الاجتماعية فقد وجدت انه لا بد من تأهيله الكامل بما يقضي باعادة جميع الحقوق والمزايا التي حرم منها بسبب ادانته بجرمته ولا مناص من الاعتراف له بمركز مشروع في مجتمعه وازالة وصمة الاجرام والادانة عنه وتمكينه بالتالي من ان يساهم في نشاط المجتمع وازدهاره.

وتشجيعا لكل من زل قدمه فاجترح فعلا مجرما على ان يعود مواطنا يعيش في سلام اجتماعي.

واعمالا للحديث النبوي الشريف ان كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون فانه لا بد للمجتمع من ان يمنح المحكوم عليه الفرصة بتمكينه من الاندماج ثانية بين صفوفه ليشير الى الكفاية لكل مواطن صالح بذل جهده فانهندى وتا من خطاه الى رشده فاستوى.

لهذه الاسباب وكثير غيرها فان الحكومة تقدم بهذين المشروعين لتعديل كل من قانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية بادخال نصوص جديدة من شأنها اعادة اعتبار كل من حكم عليه بالادانة ونفذت العقوبة بحقه متمما هذا الحكم مع ما يترتب عليه من وجوه الحرمان من الحقوق وبصورة تمكنه من استعادة مكانة الاجتماعية بحيث يصبح ابتداء من اعادة اعتباره في مركز من لم تسبق ادانته.

وفي هذا تشجيع اكيد لاولئك الذين اقتصروا جرائم على تحسين سلوكهم وصالح سيرتهم واستقامة منهجهم.

وهي بالتالي مكافأة على حسن سلوك المحكوم عليه بقصد القاء ذيول النسيان على مرحلة قاسية ومظلمة في حياة المحكوم عليه.

هذه، مع العلم ان العديد من الدول العربية الشقيقة تطبق في قوانينها الاحكام نفسها الخاصة باعادة الاعتبار.

قرار ٨٠٦

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠) بشكله التالي :-

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

تعديل المادة (٤٧) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٧) التالية الى آخرها :-
٧ - اعادة الاعتبار ويترتب عليها سقوط الحكم القاضي بالادانة في اي جريمة جنائية او جنحة، ومحو جميع آثاره بالنسبة للمستقبل بما في ذلك الحرمان من الحقوق واي آثار جرمية اخرى.
١٩٩٠/٥/٢

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على احوالة اللجنة القانونية؟
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

و - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(١٨٢) تاريخ ١٣/١/١٩٩١، المتضمن
موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩
المعدل لقانون الضريبة الاضافية مع اجراء
بعض التعديلات عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/١٨٢

التاريخ: ٢٧/٦/١٤١١هـ

الموافق: ١٣/١/١٩٩١م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة
عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب
الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٧/١/١٩٩١،
الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية كما ورد
من الحكومة مع اجراء التعديلات المرفقة عليه.

أبحث لدولتكم اربعين نسخة من القانون
المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم
الكريم، لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عربيات

١٨٢/٢٣/١٨٢

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ ١٩٨٩/١١/١.

المادة ٢

المعدلة للمادة (٦) من القانون الأصلي. تعاد صياغتها بالنص التالي.

١ - تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ من قيمة فرواتير المبيعات من المواد والخدمات الصادرة عن:-

- ١ - الفنادق من فئة الثلاثة نجوم فما فوق حسب تصنيف وزارة السياحة.
- ٢ - المطاعم من فئة الثلاثة نجوم فما فوق حسب تصنيف الجهات المختصة.
- ٣ - على جميع اصحاب الفنادق والمطاعم ومديريها اصدار فاتورة اصولية تغطي مبيعاتها لكل حالة والتقيّد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية.

ب - يستوفى بدل خدمات مقداره (١٠٪) على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية ويعفى من ذلك المرافقات الخاصة بالاشتراك المنزلي، وذلك عن قيمة الاشتراك السنوي والمكالمات المحلية والوطنية.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف هريبات

التعديلات على قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية

المادة ٢ المعدلة للمادة ٦ من القانون الأصلي:

تعاد صياغتها بالنص التالي:

١ - تفرض ضريبة مقدارها ١٠٪ من قيمة فرواتير المبيعات من المواد والخدمات الصادرة عن:-

- ١ - الفنادق من فئة الثلاثة نجوم فما فوق حسب تصنيف وزارة السياحة.
- ٢ - المطاعم من فئة الثلاثة نجوم فما فوق حسب تصنيف الجهات المختصة.
- ٣ - على جميع اصحاب الفنادق والمطاعم ومديريها اصدار فاتورة اصولية تغطي مبيعاتها لكل حالة والتقيّد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية.

ب - يستوفى بدل خدمات مقداره (١٠٪) على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية، ويعفى من ذلك المرافقات الخاصة بالاشتراك المنزلي، وذلك من قيمة الاشتراك السنوي والمكالمات المحلية والوطنية.

قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ ١٩٨٩/١١/١.

المادة ٢

تعديل المادة (٦) من القانون الأصلي على الوجه التالي:-
اولاً: بالغاء عبارة (فئة الاربع نجوم) الواردة في كل من البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة على كل منها بعبارة (فئة الثلاثة نجوم).

ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-
ب - يستوفى بدل خدمات مقداره (١٠٪) على قيمة الفواتير الصادرة عن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية المتعلقة بالاشتراكات والمكالمات الهاتفية.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم: م ق/٢٣/١٨٣
التاريخ: ١٤١١/٦/٢٧هـ
الموافق: ١٩٩١/١/٢٣م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المتعلقة بتاريخ ١٩٩١/١/٧،

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على احالته للجنة المالية.

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ز - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩١/١/١٣، تتضمن موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨،
معدل لقانون الضريبة الإضافية مع اجراء بعض التعديلات عليه.

١٨٣/٢٣/١٨٣

الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون الضريبة الإضافية كما ورد
من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات المرفقة
عليه.

ابعت لدولتكم اربعين نسخة من القانون

المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم
الكریم، لاجراء المقتضى .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات

التعديلات على قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨
قانون معدل لقانون الضريبة الاضالية

المادة ٧

الموافقة على الغاء نص المادة (١٦) وعدم الموافقة على التعديل الوارد فيها.

المادة ٨

يُعاد ترقيم المواد (١٧) و(١٨) و(١٩) من القانون الأصلي لتصحيح (١٢) و(١٣) و(١٤) على التوالي.

قانون مؤت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون الضريبة الاضالية

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضائية لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل، وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

تلغى المواد (٣) و (٤) و (٥) من القانون الاصلى.

المادة ٣

يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصيل، ويستعاض عنها بالنص التالي، ويعاد ترقيمها بحيث تصبح برقم (٣).

المادة (٣)

١ - تستوفي ضريبة مقدارها (١٪) من قيمة جميع البضائع المستوردة الخاضعة للرسوم بموجب التعريفات الجمركية.

ب - تستوفى ضريبة مقدارها (٢٪) من قيمة جميع البضائع المستوردة التي لا تخضع للرسوم بموجب التعريفات الجمركية، باستثناء ما يلي:-

١ - ما يستورد للجهات المعفاء من الرسوم بموجب احكام قانون الجمارك المعمول به.

٢ - القمح والدقيق.

٣ - الكتب والمطبوعات.

٣ - الكتب والطبوعات.
٤ . اية بضاعة يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية اعفائها من الضريبة الإضافية.

جـ- تستوفى الضريبة اضافية مقدارها (٥٪) من قيمة السبائك الذهبية المستوردة.

د - تستوفى الضريبة المتحققة بموجب الفقرات (أ، ب، جـ) من هذه المادة عند التخليص على البضاعة وفقاً لأحكام قانون الجمارك.

المادة ٤

المادة ٤
تُلغى المادتان (٨،٧) من القانون الاصيل، ويعاد ترقيم المادتين (٩) و(١٠) منه لتصبحا
برقم (٤) و(٥) على التوالي.

المادة ٥

المادة ٥
تضاف المادتان التاليتان الى القانون الاصلي برقم (٧،٦) على التوالي :-

المادة ٦

المادة ٦
أ - تفرض ضريبة مقدارها (١٠٪) من قيمة فواتير المبيعات من المواد والخدمات الصادرة عن :-

١ - الفنادق من فئة الاربعة نجوم فما فوق حسب تصنيف وزارة السياحة.

١ - الفنادق من فئة الاربعة نجوم فما فوق حسب تصنيف الجهات المختصة.

٢ - المطاعم من فئة الأربعة نجوم لم فوق حسب

ب - على جميع اصحاب الفنادق والمطاعم ومديريها اصدار فاتورة اصولية تغطي مبيعاتها لكل حالة، والتقييد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية.

المادة ٧

المادة ٧
١ - تفرض ضريبة مقلدها (٣٪) من قيمة كل تذكرة سفر بالجوالي الخارج تصدر أو تباع داخل

ب - على جميع شركات الطيران أو مكاتب السياحة والسفر أو أي جهة أخرى تصدر أو تباع

تذاكر سفر بالجو استيفاء هذه الضريبة وتوريدها الى وزارة المالية، والتفقد بالتعليمات التي يصدرها وزير المالية لهذه الغاية.

المادة ٦

تلغى المادة (١١) من القانون الاصيل ويعاد ترقيم المواد (١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) منه لتصبح (٨) و(٩) و(١٠) و(١١) على التوالي.

المادة ٧

يلغى نص المادة (١٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه النص التالي ويعاد ترقيم هذه المادة لتصبح برقم (١٧):-

المادة ١٢

١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية ان يقرر:-

١ - تعديل مقدار الضريبة المشار اليها في هذا القانون بقرارات تنشر في الجريدة الرسمية.

٢ - اخضاع اي سلعة او خدمة للضريبة، او إلغاء اي ضريبة عنها بموجب أنظمة تصدر لهذه الغاية.

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المالية ان يقرر اعفاء اي شخص او جهة من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون.

المادة ٨

يعاد ترقيم المواد (١٧) و(١٨) و(١٩) من القانون الاصيل لتصبح (١٣) و(١٤) و(١٥) على التوالي.

١٩٨٨/١١/٥

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على إحالة اللجنة المالية.
الجميع: موافقون.
السيد الامن العام:
ح - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

(٢٢٩) تاريخ ١٥/١/١٩٩١، للتضمن
موافقة مجلس النواب على:
مشروع القانون المعدل لقانون اصول
المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، مع
اجراء التعديل عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/٢٢٩

التاريخ: ١٥/١/١٩٩١

الرائق: ٢٩/٦/١٤١١

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السابعة
عشرة من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب
الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٩

الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون اصول
المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠، كما ورد من
الحكومة مع اجراء التعديلات المرفقة عليه.

أبعث للوليتكم اربعين نسخة من مشروع
القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على
مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريبات

التعديلات على مشروع قانون اصول المحاكمات الجزائية
لسنة ١٩٩٠

المادة ٣٦٤

تعاد صياغة نص الفقرة (د) بالنص التالي:

د - ان يبين للمحكمة انه كان حسن السلوك وان يثبت التحقيق في سيرته بعد الافراج عنه انه
قد صلح فعلاً.

المادة ٣٦٥

تضاف لفقرة جديدة برقم (هـ) بالنص التالي:

هـ - ان لا يتولى اي شخص اعيد اعتباره وكان محكوماً في اي من الجرائم التالية الاختلاس
والرشوة وسوء الائتمان وجميع الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب والنفاذ العامة ايا من
الوظائف التالية القضاء او عضوية الأمة او الوزارات.

قرار ٨٠٥

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
لسنة ١٩٩٠) بشكله التالي:-

١٤٠٠

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

يعدل القانون الاصلي باضافة المادتين التاليتين اليه برقم ٣٦٤، ٣٦٥ بعد المادة ٣٦٣ ويوضع لها العنوان التالي برقم (٣):

٣ - اعادة الاعتبار

المادة ٣٦٤

١ - مع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة يجوز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه بجناية او جنحة بقرار قضائي اذا توافرت الشروط التالية :-

أ - ان تكون العقوبة المحكوم بها قد نفذت تنفيذا كاملا او صدر عنها عفو او سقطت بالتقادم.

ب - ان يكون قد انقضى من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم ها او صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت العقوبة جنائية او ثلاثة سنوات اذا كانت العقوبة جنحية، ويؤخذ بمثلي هذه المدة لاعادة الاعتبار في الحالتين اذا كان المحكوم عليه مكررا باللعن القانوني:

جـ - ان تكون الالتزامات المدنية التي انطوى عليها الحكم قد تم الوفاء بها او اسقطت او جرى عليها التقادم او ان يثبت المحكوم عليه انه كان ولا زال في حالة اعسار لم يتمكن معها الوفاء بتلك الالتزامات، ويشترط في حالة الحكم بالافلاس ان يثبت المفسدان قضى الدين او ابراه منه.

د - ان يتبين من سجلات السجن انه كان حسن السلوك اثناء وجوده فيه وان يثبت التحقيق في سيرته بعد الافراج عنه انه قد صلح لعملا.

٢ - اذا كان طالب اعادة الاعتبار قد صدر بحقه اكثر من حكم واحد فلا يحكم باعادة الاعتبار له الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في كل حكم من تلك الاحكام، عل ان تحسب المدة اللازمة لاعادة الاعتبار للمحكوم عليه في هذه الحالة

بالنقضاء المدة المنصوص عليها في البند (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها في الحكم الاخير من تلك الاحكام.

٣ - أ - كل محكوم عليه بعقوبة جنحية بالحبس يعود اعتباره اليه حكما اذا لم يحكم عليه خلال خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ هذه العقوبة فيه بعقوبة اخرى بالحبس او بعقوبة اشد.

ب - كل محكوم عليه بالغرامة الجنحية يعود اعتباره اليه حكما اذا لم يحكم عليه خلال ثلاث سنوات بعقوبة جنحية او بعقوبة اشد من تاريخ تنفيذه لعقوبة الغرامة تلك او من تاريخ انتهاء مدة عقوبة الحبس التي استعاض عنها بالغرامة.

٤ - أ - يلغى الحكم الصادر باعادة الاعتبار اذا تبين ان المحكوم عليه كانت قد صدرت ضده احكام اخرى لم تعلم المحكمة بها عندما اصدرت حكمها باعادة الاعتبار او اذا حكم عليه بعد اعادة الاعتبار في جريمة وقعت قبل اعادته.

ب - يصدر الحكم بالغاء اعادة الاعتبار من المحكمة التي كانت قد حكمت باعادته وذلك بناء على طلب النيابة العامة.

المادة ٣٦٥

١ - يقدم طلب اعادة الاعتبار خطيا الى المدعي العام في محكمة البداية المختصة متضمنا البيانات المتعلقة بشخصية الطالب ومكان اقامته وان يرفق بالطلب ما يلي :-

أ - صورة مصدقة عن الحكم الصادر بحقه.

ب - شهادة من الدوائر الامنية المختصة تتضمن الاحكام الصادرة بحقه وسوابقه القضائية.

جـ - تقرير عن سلوكه اثناء وجوده في السجن.

٢ - يقدم المدعي العام الطلب مع الاوراق والبيانات المرفقة الى محكمة البداية المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر من تقديم الطلب اليه مشفوعا برأيه فيه.

٣ - تنظر المحكمة في الطلب وتفصل فيه تدقيقا على انه يجوز لها سماع اقوال اي شخص تراها مناسبة وان تطلب اي معلومات تراها ضرورية من اي جهة من الجهات ويكون قرارها في الطلب قابلا للطعن فيه لدى محكمة التمييز لحظا في تطبيق القانون او تأويله بطريق التمييز.

٤ - اذا رفض طلب اعادة الاعتبار لسبب يرجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين على صدور القرار واما اذا رفض لأي سبب آخر فيجوز تجديده في اي وقت متى توافرت الشروط القانونية اللازمة لذلك.

٣٦٤ - ٣٦٥

المادة ٣

يعدل العنوان (٣ حساب الزمن) من الباب الثالث من القانون الأصلي بحيث يصبح (٤) حساب الزمن، كما تعدل أرقام المواد (٣٦٤) و (٣٦٥) و (٣٦٦) منه بحيث تصبح (٣٦٧) و (٣٦٨) و (٣٦٩) على التوالي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالة اللجنة القانونية؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

ط- كتاب معالي رئيس مجلس النواب وقم (٢٧٠) تاريخ ١٧/١/١٩٩١، تتضمن موافقة مجلس النواب على: - مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم م ق/٢٣/٢٧٠

التاريخ: ١٩٩١/١/١٧

الموافق: ١٤١١/٧/٢

وتفضلوا دولتكم بقبول لائق الاحترام
وليس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريات

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١ قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والحكومة الفرنسية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.
١٩٩٠/١٢/١١

بروتوكول مالي خاص بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية يتعلق بدفع ميزان المدفوعات

توطيداً لأروابط الصداقة التقليدية التي تربط بين الناس. في ظل الظروف الدولية التي تؤثر على الاقتصاد الأردني. فقد اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على إبرام هذا البروتوكول.

المادة (١) قيمة وغاية الدعم المالي

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الأردنية قرض بحد اعل قيمة (١٠٠) مليون فرنك فرنسي يستعمل في تمويل شراء بضائع وخدمات فرنسية.

المادة (٢) آلية الدعم المالي

يتم استعمال (٧٥) مليون فرنك فرنسي من قيمة هذا البروتوكول كحد اعل لتمويل البنك المركزي الأردني مقابل بضائع وخدمات دفعت المانها من قبل الأردن بعد تاريخ ١٩٩٠/٨/٢ اما ال ٢٥ مليون فرنك الممنوعة فتستعمل لتمويل بضائع وخدمات مرتبة ظلت قبل ١٩٩١/٥/٣١.

المادة (٣) الشروط الحاكمة للتسهيلات

يمنع قرض الحزبية الفرنسي لمدة (١٥) عاما متضمنا فترة امهال مدتها (٩٠) شهرا، وسيكون معدل الفائدة (١٥) سنويا. وسيمدد القرض المذكور على (١٦) قسما متساويا نصف سنوي. يستحق القسط الاول منها بعد (٩٠) شهرا من نهاية نصف السنة التي حصل فيها السحب الاول. تدفع الفائدة على اجمالي الرصيد القائم وتري من تاريخ كل سحب من قرض الحزبية الفرنسي وتسد بشكل نصف سنوي وان اتفاقا بين البنك المركزي الأردني المعين من قبل الحكومة الأردنية كممثل ومندوب عنها وبين بنك الائتمان الوطني كممثل ومندوب عن الحكومة الفرنسية. سيحدد وسداد القرض.

المادة (٤) التنفيذ

لا يسمح بأي سحب من قرض الحزبية الفرنسي بعد تاريخ ١٩٩٣/٨/٣١ ولن يتم تحديد

١٤١١/٧/٢

هذا التاريخ الا في حالة بروز صعوبات استثنائية ويجوز اتفاق خاص بين الحكومتين.

المادة (٥) عملة الحساب والسداد

سيكون عملة الحساب والسداد في الفرع الفرنسي.

المادة (٦) البضائع والخدمات الموهلة للتمويل.

يتم اعتماد البضائع والخدمات التي وقع الاختيار عليها ل يتم تمويلها بموجب هذا البروتوكول بموجب رسائل متبادلة بين المستشار الاقتصادي والتجاري للسفارة الفرنسية في عمان كممثل عن السلطات الفرنسية وبالنسبة عنها وبين البنك المركزي الاردني كممثل عن الحكومة الاردنية وبالنسبة عنها.

ان وجود اية متأخرات تعود الى قروض الحزبية الفرنسية او على اعادة جدولتها سيكون مانعا من تقديم التمويل المذكور.

المادة (٧) الضرائب

تعفى الحكومة الاردنية كافة الدفوعات من تسط وفائدة المتعلقة بالقرض المذكور من اية فرائض مالية او ضرائب.

المادة (٨) تاريخ النفاذ

يسري مفعول هذا البروتوكول حالما تقوم كل حكومة من الحكومتين المنتين بالشعار الاخرى باستكمال المتطلبات القانونية.

وشهادة على ذلك قام الموقعون ادناه الموضوعون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول بتوقيع الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها.

وقعت في باريس من اربع نسخ اصلية باللغتين الانجليزية والفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار.

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

(٢٩٧) تاريخ ١٩/١/١٩٩١ للتضمن

موافقة مجلس النواب على:

- القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨،

قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار مع

اجراء بعض التعديلات عليه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على احالته للجنة المالية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ي - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: م ق / ٢٣ / ٢٩٧

التاريخ: ١٤١١/٧/٤ هـ

الوقت: ١٩٩١/١/١٩ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الاخفيم

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة

من الدورة العادية الثانية المتعلقة بتاريخ

١٩٩١/١/١٣، الموافقة على القانون المؤقت

رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٨ قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات المرفقة عليه.

ابعث للمؤتمك (٤٠) نسخة من القانون المذكور، راجيا التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

التعديلات على قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨

قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار

المادة ١/٣ اعادة صياغة بالنص التالي:-

أ - تنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتكون ذات شخصية اعتبارية ولها ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها النائب العام او اي عام يختاره المجلس.

المادة ٤/د اعادة صياغة الفقرة (د) بالنص التالي:-

ب - والمساهمة في رؤوس اموال الشركات والمشاريع الاستثمارية بالاشراك والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية، مع اعطاء الافضلية في المساهمة للمشاريع الانتاجية الوطنية التي تتضمنها الخطط الائتمانية للمملكة.

ثانيا

اعادة صياغة الفقرة (د) من المادة (٥) بالنص التالي:-

د - والتجارة بأسهم الشركة المساهمة ويبيعها لحساب المؤسسة.

ثالثا

اضافة فقرة جديدة (هـ) من المادة (٥) بالنص التالي:-

هـ - البحث عن الفرص الاستثمارية المجدية ودراستها والترويج لها.

١٤١١/٧/٤

المادة ١/٦

اولاً: الفقرة (أ) البند (هـ) تضاف كلمة (العامة) في اخرها.
ثانياً الفقرة (ب) من المادة (٦) اضافة كلمة (على) بعد كلمة الاقل الواردة في السطر الرابع لتصبح (على ان يكون).
المادة ٩ الفقرة (أ)

شطب كلمة (خاصة) والاستعاض عنها بعبارة:
١ - وتقديرية لانفاها الرأسمالي والجاري عدا الاستثمارات.

الاسباب الموجبة للقانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨

قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار

- ١ - ان صندوق التقاعد لم يتمكن منذ تأسيسه وحتى الان من تحمل الالتزامات المترتبة عليه بموجب قانون الصندوق تجاه المتقاعدين، لا سيما بعد ان تضخم حجم هذه الالتزامات من جهة، ولقلة رأس مال الصندوق من جهة اخرى.
- ٢ - ضرورة وجود جهة مختصة لادارة استثمارات ومساهمات الكومة والمؤسسات الرسمية في الشركة، وتحويل الارباح التي تتأتى من هذه المساهمات لرغد موارد الخزينة.
- ٣ - ضرورة وجود هيئة مركزية تتولى المساهمة في المشاريع التي تهدف الى تعزيز الصادرات الوطنية وإلى تشجيع دعم استثمارات المشاريع ذات التقنية المتقدمة وتطوير اوجه استخدامها، على ان يتم ذلك وفي السياسة الاستثمارية العامة للحكومة.
- ٤ - تنظيم عملية تعيين ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات المساهمة وهيئاتها العامة، وتحقيقاً للغايات المشار اليها اعلاه، فقد وضع القانون المرفق.

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨

قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاردنية الاستثمار لسنة ١٩٨٨) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير: وزير المالية.

المؤسسة: المؤسسة الاردنية للاستثمار.

المجلس: مجلس ادارة المؤسسة.

المدير العام: المدير العام للمؤسسة.

المادة ٣

١ - تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات والاعمال القانونية بما في ذلك تلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وابرام العقود والقيام بجميع الاجراءات القضائية المتعلقة بها ولها ان تنيب عنها النائب العام او اي محام اخر.

ب - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها ان تنشئ فروعاً لها داخل المملكة وخارجها.

المادة ٤

تتألف اموال المؤسسة من :-

- أ - مساهمة الحكومة في الشركات.
- ب - اموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك مساهمة الصندوق في الشركات.
- ج - مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها الى المؤسسة.
- د - ما تخصصه الحكومة للمؤسسة في الموازنة العامة.
- هـ - اي اموال اخرى تحصل عليها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥

تعمل المؤسسة وفق السياسة الاستثمارية العامة للحكومة وتحقيقاً لذلك تقوم بالاعمال التالية :-

- أ - ادارة اموال المؤسسة واستثماراتها والاشراف على اوجه استخدامها.
- ب - المساهمة في رؤوس اموال الشركات والمشاريع الاستثمارية بالاشتراك والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية، مع اعطاء الازلية في المساهمة للمشاريع الانتاجية التي تتضمنها الخطط الانمائية للمملكة.
- ج - المساهمة في رؤوس اموال الهيئات والمؤسسات التي تهدف الى زيادة الصادرات الوطنية وتعزيزها وإلى تشجيع دعم استثمارات صغار الصناعيين والحرفيين وإلى تشجيع المشاريع ذات التقنية المتقدمة وتطوير اوجه استخدامها.
- د - شراء اسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة.

المادة ٦

أ - يكون للمؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من:

- ١ - وزير الصناعة والتجارة: نائباً للرئيس.
- ٢ - وزير التخطيط.
- ٣ - محافظ البنك المركزي الأردني
- ٤ - المدير العام لبنك الائتماء الصناعي.
- ٥ - المدير العام لدائرة الموازنة.
- ٦ - المدير العام.

ب - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون الاجتماع قانونية بحضور خمسة من أعضائه على الأقل أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم، ويصدر قراراته بالأجماع أو بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج - للمجلس أن يدعو من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه في أي موضوع معروض عليه دون أن يكون له حق التصويت على قراراته.

د - يكون المدير العام مقرراً للمجلس ويتولى تنظيم اجتماعاته واعداد جدول أعماله وتكوين قراراته ومتابعة تنفيذها.

المادة ٧

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:-

- أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة وإشراف على تنفيذها.
- ب - شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة.
- ج - اعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة.
- د - وضع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
- هـ - وضع تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة وميزانيتها العمومية وحساباتها الختامية ورفع ذلك إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه.
- و - تعيين ممثلي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات المساهمة وهيئاتها العامة وفق نظام خاص.
- ز - الموافقة على التعاقد مع المستشارين والخبراء وغيرهم من أصحاب الاختصاص لتقديم خدمات ودراسات تتعلق بأهداف المؤسسة وغاياتها.

المادة ٨

أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقتزن القرار

بالأرادة الملكية السامية.

ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨، وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملون فيه عند نفاذ أحكام هذا القانون إلى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءاً من خدماتهم في المؤسسة.

المادة ٩

أ - يكون للمؤسسة موازنة خاصة وتنظم حساباتها بصورة أصولية يقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها وللمجلس أيضاً تعيين مدقق حسابات قانوني لهذا الغرض.

ب - على المؤسسة أن تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها وأن تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من السنة التالية.

المادة ١٠

تحول المؤسسة إلى الخزينة العامة صافي الأرباح السنوية المتأصلة من مساهماتها بعد تغطية نفقاتها الجارية وجزءاً من الأرباح الرأسمالية التي تحقق سنوياً من بيع الأسهم وفق النسبة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس.

المادة ١١

تتمتع المؤسسة بالأحشاء والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية وتحصل أموالها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ١٢

أ - يلغى قانون صندوق التقاعد رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ وتؤول إلى المؤسسة جميع أموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة وموجوداته واستثماراته وحقوقه والتزامات المترتبة عليه وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني للصندوق، كما تلغى أحكام أي قانون آخر تتعارض مع أحكام هذا القانون.

ب - يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بمقتضى القوانين المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أن تعدل أو يستبدل غيرها بما يوجب هذا القانون.

المادة ١٣

لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٤

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

١٩٨٨/١٠/١١

١٤٠١/١٠/١١

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالة إلى اللجنة المالية؟ الأستاذ أبو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: إلى القانونية لو سمحت.

دولة رئيس المجلس: استاذ خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: اقترح دولة الرئيس، ان يحال هذا القانون اي قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار للجنة معة القانونية والمالية.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشيدان.

السيد نجيب الرشيدان: هذا يطبق عليه ما نصت عليه المادة العاشرة من النظام الداخلي ولذلك يحال إلى اللجنة القانونية.

لكن اذا رأيتم ان تشترك اللجنة المالية اذا رأى المجلس ان تشترك اللجنة المالية لزيادة التوضيعة باعتباره انه يتعلق بناحية مالية ايضاً فلا مانع من اجتماع اللجنتين.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالة إلى اللجنتين القانونية والمالية؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

ك - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٨١) تاريخ ٢٧/١/١٩٩١، المتضمن موافقة مجلس النواب على :-

- مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، مع اجراء بعض التعديلات عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٣/٣٨١

التاريخ : ٢٧/١/١٩٩١

الموافق : ١٤/٢/١٩٩١

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسة الحادية والعشرون من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ٢٣/١/١٩٩١ الموافقة على مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات المرفقة عليه.

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور، لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول لائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف هريات

التعديلات على مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠

المادة (٣)

تضاف فقرة جديدة (هـ) والفقرات هـ، و، ز، ح، ط، ص، ي، على التوالي بالنص التالي:

هـ - القضاء بمختلف درجاتهم.

المادة (٥)

أولاً الفقرة ب

تضاف عبارة (وعند تركه الوظيفة او زوال الصفة) بعد عبارة (تقديم الاقرار السابق) الواردة فيها.

ثانياً الفقرة جـ

تضاف العبارة التالية إلى آخرها: (ويجري التبليغ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية).

المادة (٦)

شطب هذه المادة والاستعاضة عنها بالنص التالي:

المادة (٦)

يتولى فحص قرارات الدعة المالية وتدقيق الشكاوي المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات فحص وتدقيق يشكلها المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة برئاسة قاضي مختير وعضوية قاضيين بالدرجة الخاصة على الأقل، شريطة ان لا يشترك قاض في هيئة تدقيق اقرار فمه المالية.

المادة (٨)

شطب هذه المادة ويستعاض عنها بالنص التالي:

المادة (٨)

يقتصر الاطلاع على قرارات الدعة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتدقيق المنصوص عليها في هذا القانون على هيئات الفحص والتدقيق وتعتبر من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها.

المادة (٩)

يستعاض عن كلمة (محس) الواردة فيها بكلمة (محس).

١٠٣٥

قرار ٩١٦

قرر مجلس الوزراء الموافقة على (مشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) بشكله التالي:-

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٠ قانون الكسب غير المشروع

المادة ١

يسمى هذا القانون (قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

يعتبر كسباً غير مشروع كل مال منقول أو غير منقول يحصل على أي شخص تسري عليه أحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، وكل زيادة تطرأ على المال المنقول أو غير المنقول أثناء الوظيفة أو الصفة له أو لزوج أو أولاده القاصرين وكانت لا تتناسب مع مواردهم وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.

المادة ٣

تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية:-

- أ - رئيسي الوزراء والنواب والاعيان والنواب.
- ب - رئيسي مجلسي الاعيان والنواب والاعيان والنواب.
- ج - رؤساء المؤسسات الرسمية العامة.
- د - موظفي الفئة العليا ومن يمثلهم في الرتبة والراتب في الدوائر والمؤسسات الرسمية العامة ومن يشغل وظيفة سفير أو مدير إدارة أو مديرية.
- هـ - امين عمان ورؤساء البلديات من الفئة الأولى.
- و - رؤساء مجالس إدارة الشركات التي تساهم الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة بما لا يقل عن (٤٠٪) من رأس مالها والمديرين العامين لها.
- ز - رؤساء مجالس النقابات المهنية ونقابات العمال واتحاد نقابات العمل والاتحاد العام للجمعيات الخيرية ومدير عام المنظمة التعاونية.
- ح - رؤساء لجان المعاهدات المركزية والمعاهدات الخاصة وعطاءات الدائرة في الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة وأعضائها.
- ط - مشغل أي وظيفة أخرى يقرر مجلس الوزراء سريان أحكام هذا القانون عليها.

المادة ٤

- أ - تنشأ في وزارة العدل دائرة تسمى (دائرة الكسب غير المشروع) برئاسة قاضٍ مجتهد قاضي تميز بعينه المجلس القضائي وترتبط بوزير العدل وتختص بتلقي قرارات اللدنة المالية والشكاوي والبيانات والايضاحات المتعلقة بها ومعاونة الهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون في اعمالها.
- ب - على الجهات المختصة تزويد دائرة الكسب غير المشروع باسماء الاشخاص الذين تسري عليهم احكام هذا القانون خلال شهر واحد من تاريخ سريانه او شمولهم باحكامه.
- ج - على الجهات المختصة تنفيذ ما منها دائرة الكسب غير المشروع من بيانات وايضاحات ومعلومات كل في حدود اختصاصها.

المادة ٥

- أ - على كل من تسري عليه احكام هذا القانون ان يقدم خلال ستة اشهر من نفاذه او خلال شهرين من تاريخ انطباقه عليه اقراراً عم ذمته المالية وذمة وزوجه واولاده القاصرين.
- ب - وعليه ان يقدم بصورة دورية اقرار اللدنة المالية خلال شهر كانون الثاني لانتقضاء سنتين على تقديم الاقرار السابق ويجب ان تتضمن هذه الاقرارات مصدر الزيادة في اللدنة المالية.
- ج - على دائرة الكسب غير المشروع تبليغ كل من يتخلف عن تقديم اقرارات اللدنة المالية في مواعيدها المقررة.

المادة ٦

- يتولى فحص اقرارات اللدنة المالية وتدقيق الشكاوي المتعلقة بالكسب غير المشروع هيئات الفحص والتدقيق التالية وتشكل بقرار من المجلس القضائي في شهر كانون الثاني من كل سنة:-
- أ - هيئة تشكل من ثلاثة قضاة مجتهد قاضي تميز برئاستهم بالنسبة لرئيس الوزراء والنواب ورؤساء مجلسي الاعيان والنواب ورؤساء المؤسسات الرسمية العامة.
 - ب - هيئة او اكثر تشكل كل منها برئاسة قاضٍ مجتهد قاضي تميز بعضوية قاضيين بالدرجة الخاصة بالنسبة لغير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٧

- أ - للهيئات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون طلب البيانات والايضاحات والوثائق من مقدم الاقرار او من أي جهة أخرى.
- ب - اذا تبين لأي هيئة وجود دليل على كسب غير مشروع او أي جريمة أخرى يحمل الأوراق ونتائج الفحص والتدقيق الى الجهات المختصة بالتحقيق والمحاكمة.

١٤٠٠
١٤٠٠
١٤٠٠

المادة ٨

تعتبر اقرارا الذمة المالية والبيانات والايضاحات والوثائق واجراءات الفحص والتفتيش المنصوص عليها في هذا القانون من الاسرار التي يحظر نشرها او افشاؤها.

المادة ٩

تسقط دعوى الكسب غير المشروع بانتضاء خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة او زوال الصفة.

المادة ١٠

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من حصل لنفسه او لغيره على كسب غير مشروع وبغرامة تعادل قيمة ذلك الكسب ورد مثله.

المادة ١١

أ - على المحكمة ان تحكم على الزوج واولاده القاصرين الذين استفادوا من الكسب غير المشروع بالرد من اموال كل منهم بقدر ما استفاد.
ب - للمحكمة ان تقرر ادخال كل من استفاد فائدة جديدة من غير المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة والحكم في مواجهته بالرد من امواله بقدر ما استفاد.
ج - لا يمنع سقوط الدعوى بالوفاء من الحكم برد الكسب غير المشروع وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاء.

المادة ١٢

يعاقب بالحبس حتى سنة واحدة او بالغرامة حتى الف دينار او بكلاهما هاتين العقوبتين كل من تخلف دون عذر مشروع عن تقديم اقرارات الذمة المالية رغم تليغته وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥) من هذا القانون.

المادة ١٣

يعاقب بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة او بالغرامة من خمسمائة دينار الى الف دينار او بكلاهما هاتين العقوبتين :-
أ - كل من ذكر عمدا بيانات غير صحيحة في اقرارات الذمة المالية.
ب - كل من خالف احكام المادة (٨) من هذا القانون.

المادة ١٤

يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر كل من قدم اخبارا كاذبا بقصد الاساءة عن كسب غير مشروع ولو لم يترتب عليه اقامة الدعوى.

المادة ١٥

لا تمنع العقوبات المقررة في هذا القانون من توقيع اي عقوبة اشد مقررة في اي قانون آخر.

المادة ١٦

يعفى كل من الشريك والمتدخل في جريمة الكسب غير المشروع من العقوبة اذا باح بالامر الى السلطات المختصة او اعتراف بما وصل اليه من كسب غير مشروع او بما قام به من افعال قبل احالة القضية الى المحكمة، ولا يحل ذلك بموجب الحكم بالرد.

المادة ١٧

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة ١٨

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٩٠/٥/١٦

دولة رئيس المجلس: سيدي ارجو ان لا يتعمد هذه اي موضوع له اهمية ان يستقطب كل الاعضاء وما عندنا ممانع ان يحضر من يحضر بشرف.

السيد حمد الفرخان: عند حضور اعضاء اللجنة المالية مع اللجنة القانونية يتنعم عليهم ابناء الرأي. هذا الموضوع شامل فيه نواحي الكسب المالي الغير المشروع. انا اعتقد تكوين اللجنة المالية على اساس بطريقة الاختلال بالكسب المشروع اكثر من القانونين. التفرح ولا ضير ولا تاخير ان يحال على اللجنتين مستقلتين.

دولة رئيس المجلس: القانونية والمالية: السيد حمد الفرخان: نعم والله اتنعم بذلك لصالح القانون.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ حمد

لتسهيل العمل والتعاون بالعمل ان تكون اللجنتين مجتمعتين.

السيد حمد الفرخان: اوافق كلياً على ان يحال عليها.

دولة رئيس المجلس: استاذ ابرو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي هذه من اختصاص اللجنة القانونية فقط ولا علاقة للجنة المالية بها، يرجى الرجوع الى اختصاص اللجان في النظام الداخلي.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: عند تدقيق مشروع القانون نجد بان صياغته قانونية فقط، ولذلك اجد بان اللجنة القانونية فقط، لا علاقة للجنة المالية مطلقاً.

١٩٩٠/٥/١٦

دولة رئيس المجلس : الاستاذ نجيب
الرشدان .

السيد نجيب الرشدان : ان القانون
بشكله الراهن هو من اختصاص اللجنة
القانونية وليس من اختصاص اللجنة المالية ، لو
رجعنا الى اختصاصات اللجنة المالية نجدها لا
تشكل مثل هذا القانون . ومثل ما تفضل دولة
الرئيس انه اذا اراد احد اعضاء اللجنة المالية ان
يشارك في اجتماع اللجنة القانونية فلا بأس ان
يُري النقاش وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد علي
بدير .

السيد محمد علي بدير : اقترح ان يحال الى
القانونية .

دولة رئيس المجلس : القانونية فقط ،
استاذ حمد اصبح الاخرة اكثر الى القانونية .

السيد حمد الفرعان : مؤيد ومشارك .

دولة رئيس المجلس : اذن هل موافق
المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

ل - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم
(٤٨١) تاريخ ١٤/٢/١٩٩١ ، المتضمن
موافقة مجلس النواب على :

- القانون المؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ ،
قانون الدين العام مع اجراء التعديلات
عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم : م ق/٢٣/٤٨١
التاريخ : ١٤/٢/١٩٩١
الموافق : ١٤١١/٧/٢١

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية
والعشرون المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠
الموافقة على قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦
قانون معدل لقانون الدين العام مع اجراء بعض
التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم (٤٠) نسخة من القانون
معدلاً ، واجبا التكرم بعرضه على مجلسكم
الكريم لاستكمال الاجراءات واعلاسي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب
د . عبد اللطيف حريات

تعديلات مجلس النواب على القانون رقم (٥٩)
لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون الدين العام

اعادة صياغة المادة ٥ فقرة (أ) بالنص

التالي :

المادة ٥/أ لا يجوز ان يزيد مجموع القيمة
الاسمية الاجالية للسندات الصادرة
في اية سنة على ما نسبته ٢٠٪ من
التفقات الرأسمالية الفعلية للسنة

السابقة ويشترط في هذا ان لا يزيد
مجموع القيمة الاسمية الاجالية
للسندات الصادرة المسجلة و / أو
الصادرة لحاملها على مقدار التفقات
الرأسمالية واقساط القروض
المسندة المقدرة في قانون الموازنة
العام لتلك السنة ، عل ان يكون
هذا الاقتراض وفق الشريعة
الاسلامية .

قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون
رقم (١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٥/أ تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون المؤقت لتصبح على النحو التالي:
لا يجوز ان يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة في اية سنة على ما
نسبته ٢٠٪ من التفقات الرأسمالية الفعلية للسنة السابقة ويشترط في هذا ان لا يزيد
مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة المسجلة و / أو الصادرة لحاملها
على مقدار التفقات الرأسمالية واقساط القروض المسندة المقدرة في قانون الموازنة
العام لتلك السنة . عل ان يكون هذا الاقتراض وفق الشريعة الاسلامية .

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
رئيس مجلس النواب
د . عبد اللطيف حريات

قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الدين العام لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون
رقم (١) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات
كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصيل بالغاء ما ورد في الفقرة (أ) منها والاستعاضة

مجلس الاعيان

عنه بما يلي:

المادة ٥ - أ - لا يجوز في أية سنة أن يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة المسجلة و / أو لحاملها على مقدار النفقات الرأسمالية المقدرة في قانون الموازنة العامة لتلك السنة، كما لا يجوز أن يزيد مجموع القيمة الاسمية الاجالية للسندات الصادرة في أية سنة على ما نسبته (٢٠٪) من النفقات الرأسمالية الفعلية للسنة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة المالية؟
الجميع: موافقون.
السيد الأمين العام:
٤ - قرارات اللجان:
أولاً: اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: إذا أمرتم أحب أن أوضح بأن القرار الذي أمامنا وهو الأول يتعلق بمشروعات قوانين ليس فيها قضايا كبيرة وسيأتينا قانون محكمة العدل إذا رأيتم أن تبدأ بالقوانين الصغيرة وننظر فيها وعندما نأتي لقانون محكمة العدل نرى رأيكم فيه والأنا يتفضل مقرر اللجنة القانونية، السيد نجيب الرشدان.

السيد المقرر:
بسم الله الرحمن الرحيم، قرار رقم ٣.
اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٩٩١/١/٥ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور اصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء السادة:

احمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي، الدكتور اسحق الفرخان، محمد عودة القرعان، امين شقير، حسني عايش.
كما حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبدالباقى جو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
ونظرت اللجنة في مشاريع القوانين المحالة اليها من مجلس الاعيان لدراستها واعطاء القرار اللازم بشأنها وهي:
١. مشروع قانون معدل لقانون الاسماء وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠.
٢. مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠.
وبعد المداولة والمناقشة فيها، قررت اللجنة الموافقة عليها بالصيغة التي وردا بها من مجلس النواب.
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي
واللجنة القانونية

مشروع قانون معدل لقانون الاسماء وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠

اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاسماء وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩٠) وقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٣ للقرارات في قانون الاسماء وشؤون الاجانب، وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
		المادة ٢ - يُلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٣٩) من القانون الاصلي ويتعاضد نصه بالنص التالي: ب - للوزير يتسبب من اللجوء الى فتح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجبية الترتيبية من اردن، كما ان له منح الاذن بالاقامة للسنة المذكورة للاجنبي الذي اقيم في المملكة مدة عشر سنوات بصورة مشروعة.
		المادة ٣ - مدة اذن الاقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفّر الشروط المصوص عليها في هذا القانون. ب - للوزير يتسبب من اللجوء الى فتح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجبية الذين اقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة.

مكونا جزء الاصلي

دولة رئيس المجلس: امانا قانونين هل يرى المجلس الكريم اعفاء المقرر من تلاوة القانونين؟
إلا النقط التي لكم عليها رأي او اعتراض. هل يوافق المجلس على اعفاء سعادة المقرر؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على مشروع القانون كما واقت عليه المجلس؟ وبالصيغة النهائية التي يرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩١ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب - للوزير بتشسيب من المدير ان يمنح اذن اقامة لمدة خمس سنوات للاجنبية المتزوجة من اردني، كما ان له منح الاذن بالاقامة للمدة المذكورة للاجنبي الذي اقام في المملكة مدة عشرة سنوات بصورة مشروعة.

امين عام مجلس الأمة
صالح الزمعي

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.
السيد المقرر:

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠. وتتلو تعديل المادة ١٥ من القانون الاصيل باضافة الفقرة دة التالية اليها.

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به اختياراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون تعديل املاك الدولة لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به اختياراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
		المادة (٢) تعديل المادة (١٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها:	المادة (١٥) فتح الشخص الذي فوض اليه في ملك من املاك الدولة من يحد اوجه اوساقله وذلك آخر الا بعد مرور عشر سنوات على الاصل من تاريخ تسجيل ملك باسمه في دائرة تسجيل الاراضي عند تقويمه اليه، ويستثنى من ذلك ما يلي:

(١) دة
فتح الشخص الذي فوض اليه في ملك من املاك الدولة من يحد اوجه اوساقله وذلك آخر الا بعد مرور عشر سنوات على الاصل من تاريخ تسجيل ملك باسمه في دائرة تسجيل الاراضي عند تقويمه اليه، ويستثنى من ذلك ما يلي:

١٤٠٤/٢/١٩٩١

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت في المشروع	د . الأراضي التي يجري التصرف بها بالبيع والبيع والمدينة والتخارج بين الاصول والفروع حتى الدرجة الثالثة وبين الزوجين وبين الاخوة والاخوات وبين الشركاء في القسمة المبرومة.	الفقرة ١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٢٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٣٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٤٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٥٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٦٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٧٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٨٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩١ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٢ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٣ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٤ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٥ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٦ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٧ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٨ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ٩٩ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠ الفقرة ١٠٠ من القانون رقم ١٩٩٠ لسنة ١٩٩٠

مشروع قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة
لسنة ١٩٩٠

دولة رئيس المجلس: السيد ابورسول.
السيد محمد رسول الكيلاني: يا سيدي
سي وان اغنيا المقرر من التلاوة.
دولة رئيس المجلس: يعني ثاني للموافقة
رأساً.
ما دام الاخوة ليس لهم اعتراض يا

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع
القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من
تعديلات كقانون واحد. ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها:-
د - الاراضي التي يجري التصرف بها بالبيع والهبة والمبادلة والتخارج بين الاصول
والفروع حتى الدرجة الثالثة وبين الزوجين وبين الاخوة والاخوات وبين
الشركاء في القسمة المبرومة.

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

ابن عام مجلس الامة
صالح الزعبي

دولة رئيس المجلس: سيدي في اماننا
قانون محكمة العدل. متوسط بين القوانين
الاربعة اقربنا قانونين وبقي قانونان بسيطان.
فاذا خلصنا منها جئنا الى قانون محكمة العدل.
لنرى رأيكم فيه.

السيد حمد الفرحان: عفواً دولة الرئيس،
من قال ان القانونين الخامس والسادس
بسيطان؟ قد يكونان قانونين صعبين للغاية؟

السيد المقرر: تنتقل الان الى القرار رقم (٥)،
لان (٤) اذا سمحتم كما ابدى الرئيس في
مطلعت ان قانون محكمة العدل العليا. نأخذه
اذا وانقم الى ان تنتهي من القانونين التاليين
التي هم مثل القانونين السابقين. تريدوا تبدأ
في هذا رأي المجلس.

السيد حمد الفرحان: اترجح تسير حسب
جدول الاعمال.

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: اذن ننظر فيها.
نسمع الاغ المقرو.
السيد المقرر: اذا سمحت دولة الرئيس، المسألة ليست صعبة ولكن القانون قصير منها طالت المناقشة في القانونين التاليين إلى في القرار رقم (٥) لا تكون في قدر المناقشة في مادة واحدة من قانون محكمة العدل العليا كما اتوقع. ولذلك هذا لا يضر لا في التشريع ولا في القانون ان تقدم بتدوين كما ورد من الامانة العامة وليس المجلس هو الذي رتب هذا. المجلس ما رتب الجدول، ولذلك نعرض عليكم ان نقدم القانونين التاليين المذكورين في القرار رقم (٥) على قانون محكمة العدل العليا. فبان وانقسم فيها.
دولة رئيس المجلس: موافقين يا سيدي.
شكراً حمد بك.

السيد حمد الفرخان: يا سيدي يجب ان لا يخضع هذا المجلس لإيماءات مسيكة. مقرر اللجنة القانونية هم يرحي لنا بأن القانونين (٥ و ٦) مهيا طال النقاش سيقران بسرعة. انا اعتقد ان احدهما قابل للنقاش لمدة سنة. ولا انتهى منه، ارجو ان تنقيد بجدول الاعمال بترتيبه كما ورد ويعدلي من ذلك ان لا نصل للقانون (٥ و ٦).

دولة رئيس المجلس: طيب اذن، السيد المقرر.

السيد المقرر: اذا سمحت نقطة نظام، وافق المجلس على تعديل جدول الاعمال، واذا لأن ظل الاعتراض قائم ولكن لا يلغي قرار

المجلس.

دولة رئيس المجلس: استاذ حمد ما يعرف واثت غائب ام حاضرم المجلس قال: ننظر في القوانين الاربعة المحدودة والبسيطة، وتترك قانون محكمة العدل جانباً إلى ان نفرغ من القوانين الاربعة.

السيد حمد الفرخان: شكراً دولة الرئيس موافق. على ان لا نصفها بالبسيطة قول القصيرة.

السيد المقرر: انا قلت قصيرة.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي انتهى، كمل.

والسيد المقرر يتلو القرار رقم ٥٥.

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية في مجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٤/٢/١٩٩١، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سماعة السيد نجيب الرشيدان وأصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء السادة:-

احمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، الدكتور اسحق الفرخان، محمد عودة القرعان، طارق علا الدين، امين شقير، جني عايش.
كما حضر الاجتماع الاعضاء معالي

المحورية للمركبات وفي مذكرة مجلس النواب المرفقة وقراره المضمن رفض هذا القانون كليا وبعد المناقشة والمداولة في القانون والمذكرة قررت اللجنة ما يلي:-

- تأييد قرار مجلس النواب برفض هذا القانون مؤكدة رفضها ايضا للاسباب التالية:-

بما ان هذا القانون قد نص على حرمان الاشخاص مراجعة المحاكم للمطالبة بأي حق يدعونه خلافا للمبادئ الدستورية الديمقراطية والمبادئ العدالة.

وبما ان زيادة الحمولة المحورية للمركبات يؤدي الى الاضرار بالطرق العامة وبالتالي الى الاضرار بالاقتصاد الوطني. لذا فإن القانون جدير بالرفض.

وعليه فإن اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على رفض هذا القانون وتأيد قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
اللجنة القانونية

السيد ليل شرف، سماعة السيد نذير رشيد، سماعة السيد احمد السعود العدوان كما حضر ايضا سماعة الشيخ عبدالباقى جوموزير الدولة للشؤون البرلمانية.

ونظرت اللجنة في:-

اولا: مشروع قانون انتقال الاموال غير لتقبله لسنة ١٩٩٠، المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في مشروع القانون رجعت اللجنة القانون موافقا لاحكام المادة (٢) من المستور التي تنص على ان دين الدولة الاسلام وان هذا القانون مستقى من الشريعة الاسلامية السمحاء. ولذا قررت اللجنة الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب وقد سبق لمجلس النواب الكريم بالموافقة على قرارها.

ثانيا: كما نظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩، قانون الحملات

١٤٠٤٠٤٠٤٠٤

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	مشاريع قانون اصلاح الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة كما وردت في المشروع	<p>١ المادة ١ يسمي هذا القانون (قانون اصلاح الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٩٠) ويحل محل قانون رقم ١٩٩٠ في الجريدة الرسمية.</p> <p>٢ المادة ٢ يتم اصلاح الاموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الاراضي الاثرية لوزنة من يوقى بعد تملك احكام هذا القانون وفق احكام اللوائح في السيرة الاحلالية وقانون الاحوال الشخصية المعمول به.</p> <p>٣ المادة ٣ ينش قانون اصلاح الاموال غير المنقولة الحملي كما ينش اي نص في اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون.</p> <p>٤ المادة ٤ رئيس الوزراء</p> <p>٥ المادة ٥ القانون.</p>

مطروح الآن هذا القانون للبحث،
وبناء.

السيد المقرر: اذا بريدوا لان هذا القرار ما اغتيت من تلاوته. اغتيت من تلاوة الاول، اذا يتفقون من تلاوته وهو لا يحتاج الى اعفاء، نظراً لنصره. بريدوا اتلوه؟

دولة رئيس المجلس: الآن هذا القانون مطروح للبحث، معالي السيدة ليل شرف.



السيدة ليل شرف: سيدي الرئيس، التشريع هو الاداة الاولى لتنظيم المجتمعات واستيعاب المستجدات التي تطرحها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتشريع يجب ان يواكب الحقائق الجديدة الثابتة التي تتجلى في المجتمعات شيئاً فشيئاً نتيجة لعملية التطور الطبيعي للأمم. من هنا فيتم باب الاجتهاد. ومن هنا كان تعاملنا مع المدارس الفقهية المختلفة ومن هنا كان بعض من هذا الاعجاز العظيم الذي حمله القرآن الكريم وقد انزل لكل مكان وزمان، ومن هنا ايضا كانت المدارس القانونية المختلفة في مجال القانون الوضعي. ومن هنا كانت الحاجة لمجالس

تشريعية دائمة والا لوضعنا القوانين مرة واحدة - وانتهت واجباتنا - ولا كانت السلطة التشريعية واحداً من اعمدة الدولة الحديثة اذكر هذا سيدي الرئيس لا لأطيل في محادثة تحليل قانونية او فقهية انما لأقول باختصار انني ساصوت ضد قرار اللجنة القانونية من القانون الذي بين ايدينا - قانون انتقال الاموال غير المنقولة للاسباب التالية :-

ان عمر القانون هذا اكثر من ثلاثة ارباع القرن وقد سن في دولة كنا نحن جزءاً منها لانها كانت دولة الخلافة ولا بد انه كان للمشرعين فيها ولا اجتهاد لعلنا لم نطلع عليه وقد اصبح القانون واحكامه حقا مكتسباً للمرأة لا يصح التراجع عنه بل لعل القاعدة هي ان تقدم منه خاصة وان حال المرأة قد تطور عبر القرن الاخير وتغير من ناحية تعليمها وتطوير دورها ومشاركتها الفعلية ومساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

ثانياً: ان هناك نوع آخر من الاموال غير المنقولة هو الوقت الدوري الذي وهبته الحالة التي بين ايدينا ويعامل الارث فيه كما يعامل في هذا القانون الذي بين ايدينا ولكن قبل تعديله والحكم في الارث فيه متساوية كما تعلمون بين جميع الورثة نساءً ورجالاً.

ثالثاً: الارض الميري هي في الاصل ملك للدولة ولم تحصل بمرق جين زجل وكده وتعبه فكيف يفرق فيه بين مواطن وآخر وهما متساويان في الحقوق امام الدستور.

رابعاً: ان تغير انماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة فرض على المرأة ان تنهض

هكذا في الاصل

وعرش الدلال الذي يدعي الرجل انه كان يضعها عليه وهو يدبر على راحتها الاموال لتنفق وتعم - الاحوال الاقتصادية - عندنا وفي العالم كله فرضت على المرأة ان تخرج الى العمل لتساهم في قوت الاسرة وسد حاجاتها اليومية وكفالتها. وكل ادعاء ان المرأة تنفق الاموال التي تحصل عليها من عرق جبينها من اجل نفسها وزينتها وبجواهراتها اصبح اليوم لا يستند الى الارقام الاحصائية الصحيحة والى التفاصيل الاجتماعية التي تبرز الفجوة المولدة للموجة للحالة الاقتصادية الحقيقية للعدد الاعظم لامالائنا ولا يصمد امام هذا الواقع وهذا الواقع يقول:

ان المرأة تساهم مساهمة رئيسية في الاتفاق على العائلة وفي المسؤولية التي اصبحت مترتبة عليها، ولم تعد خياراً لها. لذلك فواجباتها في الاتفاق يجب ان تفتح لها مجال حقوقها في الكسب الكريم.

خامساً: ان ظاهرة تغيرية اساسية خطيرة اخذت منذ زمن تتجذر في مجتمعاتنا وهي تقلص العائلة الممتدة ومسؤولياتها بسبب التغير ولا اقول التطور الطبيعي للتاريخ وبفعل الضغوط الاقتصادية بدرجة كبيرة، وهذه المؤسسة مؤسسة العائلة الممتدة التي كانت تحمي المواطن في الفاقة والعوز ثم الضياع اصبحت مظلماً الآن مثقبة ورفيعة خفيفة ويبدو ان الاتجاه المستقبل هو نحو المزيد في الهشاشة ولا فائدة في ان ندعي العكس وان نقول ان واجب الاخ والمعم والحال ان يقدم للمرأة ما تحتاجه لان الدراسات العلمية الاجتماعية تثبت هذا المنحى الذي اشرت اليه

والضغوط الاقتصادية سوف تثبته. وستتمكن هذه الظاهرة المخيفة على حياة المرأة وامنها النفسي والاجتماعي.

سيدتي الرئيس ايها الزملاء: ان القوانين اذا لم تماشى المسار الطبيعي الذي لا سيطرة لنا عليه للمجتمعات (مهما كرهنا منعه) تسبب مشاكل وتعقيدات قد ينعثر بها المجتمع تضرراً خطيراً. لذلك لن اصوت الى جانب القرار هذا التعديل في القانون، وشكراً سيدتي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي السيدة ليل شرف، معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، لقد قالت العين الفاضلة السيدة ليل شرف بان هذا القانون قد مر عليه ربع قرن، لذا وجب ان يتغير وقد تغير لما هو افضل، لينسجم مع احكام الشريعة الاسلامية، الشريعة الاسلامية يجب ان يتغيرا لحقوق المرأة ككل وليس كجزء ولا تقربوا الصلاة لقد اعطى الدين الاسلامي والشريعة الاسلامية المرأة من الحقوق اكثر من اي تشريع وضعي آخر. لان الله الذي خلق الرجل هو الذي خلق المرأة. واوجد التكافل في الاسرة الواحدة. فهو نظام اجتماعي متكامل، لا يحق ان يؤخذ بجزء دون الجزء الآخر. فالمرأة إما ان تكون أم وإما ان تكون اخت وإما ان تكون ابنة. ان هذا التواصل في العائلة هو الذي قرره الاسلام. بالنسبة الى الحقوق ارجو ان اوضح هذه الناحية فقط من ضمن مفهوم الشريعة

الاسلامية.

الرجل له حصتان والمرأة حصاة واحدة. الرؤيا الظاهرية لهذا التقسيم يشوبها الحيف. ولكن الرؤيا الواقعة يرى ان هنالك محالته او عيابه. ارجو ان لا يعترض البعض على كلمة عيابه للمرأة على حساب الرجل. فالمرأة هي في اعالة الاب ولو ورثت، ثم في اعالة الزوج ولو ورثت، ثم في اعالة الابن ولو ورثت. فهي حصتها من الارث مهما كانت هي عند عدم وجود اي مُعيل آخر. الاخ الذي يرث حصتين والاخت التي ترث حصاة واحدة من حصاة الاخ مفروض ان يصرف على الاخت ولا يستطيع ان يقول كلا.

لذا فان تطبيق الشريعة الاسلامية هو التطبيق الذي يجب ان يكون حماية للمرأة وليس ضداً لها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ...

ارجو ان تأذن لي بان اذكر اعضاء اللجنة

القانونية الكرام بعدم موافقي وزميل آخر في اللجنة على مشروع هذا القانون عندما جرى التصويت عليه فيها، فقد بينت اثناء مناقشته هناك ان مشروع هذا القانون سلب المرأة حقاً اسلامياً منحتها لها دولة اسلامية بالأمس الغريب وهي الدولة العثمانية وقتل: ان الدولة العثمانية لا يمكن ان تضع القانون المطلوب الغاؤه لو كانت فيه اية مخالفة للاسلام، او معارضة لروحها واضيف الآن انه مر عليه عقود من الدهر لم يُر عليه فيها ضجة من احد. وما ذلك، الا لان الدين وضعوه ربما فكروا هكذا: لما كانت الاموال الاميرية ملكاً للدولة فان الدولة تستطيع اذا ارادت توزيعها على المواطنين بالتساوي، لا فرق بين رجل وامرأة، على اساس انهم لا يملكونها وانما يتصرفون فيها وشتان بين حق التصرف وحق التملك لان شرعي الخلافة العثمانية لم ينظروا الى هذه الاراضي وقد اعطيت للمواطن كإرض حصل عليها بالجهد والاجتهاد فتكون ملكاً له يورثه لورثته فيها بعد، وانما آلت اليه بسماع الدولة له بالتصرف فيها، مشترطة على الحكومة توزيع التصرف فيها بالتساوي بين ابناءه وبناته بعد موته. فالتاس كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (سواسية كاسنان المشط) ويقول ايضاً (لا يؤمن احدكم حتى يحب لايه ما يحب لنفسه) وقال صلى الله عليه وسلم (استوصوا بالنساء خيراً). ولعل المرعفين في عهد الدولة العثمانية استندوا عند وضعه الى ان المساواة بين الرجل والمرأة بالتكليف الايماني، والتبسيدي والاخلاقي تستوجب المساواة في الاموال الاميرية غير المشغولة ايضاً، وان المساواة بالغرم بين النساء والرجال

١٤٠٤ هـ

تستوجب المساواة بينهم في الغنم. قال تعالى (سورة المائدة): «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم». وقال جل شأنه (سورة النور): «والزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم رافة في دين الله».

ها هي الحكومة الأردنية، ولظروف اقتصادية تقتضي ذلك، توزع المال المنقول اي المون الاساسية على المواطنين بالتساوي لا فرق فيها بين ذكر وانثى، وصغير وكبير. ولا اعتقد انها توافق على توزيع المواد المخصصة مقابل الكويونات لدى الاسرة بصورة غير متساوية بين الورثة اذا توفي الاب او الام او كليهما ولم يكن هناك بعد هذا التوزيع مؤن توزعها عليهم.

اما عذر منع تفتيت الملكية التي يعتذر به البعض لتبرير مشروع هذا القانون فليس واردا ابداً. ان التفتيت حاصل ابداً بتوزيع الشركة المستمر على شكل متوالية هندسية، وذلك يمكن وقفه او منعه بوضع حد ادنى لمساحة الارض التي لا يمكن النزول عنها، وبحيث يتحول الورثة الى شركة تدبر الارض على الطريقة الحديثة، اذا لم يتخالفوا فيها... اقصد ان اقول ان تفتيت الملكية لا ينشأ من اعطاء البنات حقوقهن المقررة في الاسلام وانما من سوء ادارة هذه الحقوق، كما ان حرماتهن من حقوقهن يؤدي الى تفتيت المجتمع ونشوء الكراهية فيه، وذلك، لعمري، خطر اكبر بكثير من خطر تفتيت الارض المزعوم...

انني ارى في البروات الموضوعة لتسريع مشروع هذا القانون تشكيكاً في اسلامية الخلافة

العثمانية، مع ان نصراً كبيراً من رموزنا الاسلاميين لا يزالون يبتغون ويتلقون بتراتها القانوني الاسلامي الى اليوم... واني الى انني لا اطالب بالاجتهاد في مورد النص وانما ادعي ان المسألة الواردة في مشروع هذا القانون لا علاقة لها بهذا النص، وان النص قد اقحم عليها.

ومع هذا فان حصص الارث الواردة في النصوص المتعلقة بالارث تمثل الحد الأدنى، الا انه يمكن باتفاق المشرعين المسلمين او بتنازل الذكور القانوني وعن طيبة خاطر واقتناع عن جزء من حصصهم الى الاناث ورفع حصة الاناث، فالمسلم يستطيع ان يصلي اكثر من خمس اوقات في اليوم. وان يصوم اكثر من شهر رمضان، وان يزكي بربع ماله او اكثر، وان يبيع اكثر من مرة اذا اراد، ونحن نتباهى بتجاوز الحد الأدنى في كل ذلك ونعتبره دليلاً على الايمان القوي والاسلام العميق...

وبالاضافة الى ذلك فاننا نرجع الى اسباب نزول النص القرآني الخاص بهذه المسألة الذي يقول: «يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين». نجد ان المرأة قبل الاسلام لم تكن لا تراث فحسب، وانما كانت هي نفسها توارث شأناً في ذلك شأن أية قطعة اثاث او جبل او حصان او شاة. وفي رواية اخبرها ابن جرير عن السدي (الجلالين) انه قال: كان اهل الجاهلية لا يورثون الجوازي والا الضعفاء من الغلمان، ولا يرث الرجل من ولده الا من اطاق القتال، وان امرأة شكت الى النبي صلى الله عليه وسلم (امرأة سعد بن الربيع) هل حقها

الآية:

أ - ان يكون النص «ظني الثبوت»... وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «ثبوت» هذا النص...

ب - ان يكون النص «ظني الدلالة» وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «دلالة» هذا النص...

ج - ان يكون النص «ظني الدلالة والثبوت» وهنا لا خلاف على ضرورة الاجتهاد في «دلالته وثبوته» كليهما...

د - ان يكون النص قطعي «والدلالة والثبوت» وهذا هو الذي يحتاج الامر معه الى التفصيل الذي يرفع عن المنهج الاسلامي خطأ ويخطر المفردة التي تزعم ان وجوده يعني عدم الحاجة الى الاجتهاد... ذلك ان وجود النص وقطعي الدلالة والثبوت لا يعني عنه الاجتهاد، وانما حقيقة الامر هي تحديد «طبيعة» وحدود الاجتهاد اللازم مع هذا النص قطعي «والدلالة والثبوت».

ثم يبين ان النصوص قطعية «الدلالة والثبوت» والتي تعلقت بأمر ديني هي من التغيرات المللة بعملة خافية، فذلك هي التي يثير الموقف منها اللبس.

وفي اعتقاده ان هذا اللبس قائم في نطاق وعوام الفكر الاسلامي، او وعوام المثقفين المسلمين كما يسميهم لأنه ليس له منطق او حجة او اساس ويضيف: فالنصوص الدينية التي جاءت بها الرسالة لتحقيق مصالح العباد في التغيرات الدنيوية ليست - كما تشهد بذلك بداية المفطرة - براءة لذاتها، وانما هي مرادة لمنها ولهاياتها ونفاصلها، وهي تحقق مصالح

في الارث بعد وفاة زوجها فنزلت هذه الآية الكريمة.

وقد احدثت هذه الآية والآيات الاخرى ذات العلاقة بالارث زلزالاً عظيماً في المجتمع العربي انذاك فقد نقلت المرأة من الدرك الاسفل الى مستويات لم تحصل عليها نساء العالم اجمع آنذاك وربما كثير منهن الى اليوم... الا انه مع هذا المكسب الذي تحقق للمرأة المسلمة، ورغم حداثة الاسلام في عهد الراشدين ومرور اقل من ثلاثين سنة على نزول اول آية منه قام المسلمون الارثا والسلف الصالح بالاجتهاد حتى في مورد النص كما يقول المفكر الاسلامي الكبير الشيخ محمد عماره واحمد العلماء المسلمين الاوائل في مصر الذين ادانوا العدوان الامريكي الاطلسي الصهيوني على العراق... ففي مقال له في العدد الثالث عشر لسنة ١٩٨٩ في مجلة منبر الحوار يقول:

«من الناس من يرى ان هناك تناقضاً بين (النص) وبين (الاجتهاد). ولقد شاعت على السنة هذا الفريق، وفي كتاباتهم تلك المقولة: «الله الاجتهاد مع النص». هكذا قيلت وتقال بتعميم واطلاق، جعلنا بالفعل، اما تناقض حداد... فوجود النص» ومنع ويلقي وجود «الاجتهاد» ووجود «الاجتهاد» لا يتأتى ولا يقوم الا اذا اتصلت «النصوص»... ثم يبين، ان هناك علاقة بين الاجتهاد والنص حيث يقول: «اننا نقول ان العلاقة بين النص» وبين «الاجتهاد» هي علاقة التلازم والمصاحبة دائماً ولذا ونصميم واطلاقاً وذلك لأن موقف للجهاد الاسلامي امام النص الاسلامي كتاباً رسة، لا يبدو ان يكون واحداً من المواقف

١٤٠٤ هـ

لبعض المسلمين التي استصفاهما المسلمون ليت المال في عهد عمر . . الخ .

فما بالنا اليوم اذن نتهرب من الاجتهاد بعد مرور اكثر من اربعة عشر قرناً على نزول الوحي . ان الحاجة اليوم كبيرة جداً واكبر منها في اي وقت مضى الى اجتهاد يستوعب الاسلام بواسطته مواجهة كل التحديات وحل جميع المشكلات القائمة ، وسيطر بانفتاحه وبروحه المعهودة على العالم . ان لنا في الخلفاء الراشدين اسوة حسنة . . ولقد اثبت عدد من علماء المسلمين اليوم قدرة الاسلام على ذلك ، حين اجازوا مثلاً وبشروط وضوابط صارمة الحمل بالانثروب الذي انكرته الكنيسة الكاثوليكية ولا تزال ، وحين دعا حجة الاسلام الرئيس هاشمي رافسنجاني في خطبة له ، الى مزيد من الحرية الجنسية للشباب والشابات بالزواج المؤقت حين قال : ان طلاب العلوم الدينية - والجامعات يعانون من الكبت الجنسي ويجب ان توفر لهم ظروف الزواج المؤقت وانه لا لزوم لاجراء هذا الزواج ان يعقده (الملا) ولكن يجب تسجيله في السجلات الرسمية ، واصل : ويكفي ان يتفق الراغبان في الزواج المؤقت على شروطها من حيث المدة ومصير المولود اذا حلت الزوجة والشروط الخاصة باشهر العدة .

ومع هذا فاننا لا اطلب هنا بالاجتهاد في مورد النص ولا اوافق على الزواج المؤقت الذي يدعو اليه حجة الاسلام رافسنجاني وانما ارى كمسلم ان المسألة المروضة عليكم لا تقع تحت مظلة النص الذي جرح مشروع القانون اليه . او لا يكفي ما تلاقيه البنايت في المجتمع من نصائح

العباد فهي - اي احكامها المستنبطة منها - تدور مع هذه العلة الغائية - المصلحة - وجوداً او عدماً . . ويشهد على ذلك اتفاق اهل الاختصاص في فكرنا الاسلامي على ضرورة الاجتهاد مع الاحكام التي ارتبطت بعلة تغيرت او بعبارة تبذلت ، حتى ولو كانت هذه الاحكام مستندة الى نص ، وتم عليها اجماع في العصر الذي سبق تغير العلة وتبدل العادة ، فوجود النص لم يمنع من الاجتهاد الذي يشير حكماً جديداً ، يحقق المصلحة التي هي الغاية من هذا النص المتعلق بالتغيرات الدنيوية . ثم يضيف : ان الاجتهاد مع وجود النص ليس معناه الاجتهاد الذي يرفع وجود النص من القرآن والسنة ، بل وليس معناه الاجتهاد الذي يرفع الحكم المستنبط من هذا النص رفعاً دائماً ومؤيداً .

كل ذلك «يكون» والنص قائم ، نلوه ، وتعيد بتلاوته ، لان عمله واعماله قائم ابداً . . غاية ما في الامر ان قيام عمله واعماله انما يكون - اذا استعرتنا تعبير الفلاسفة - «بالفعل» احياناً ، وبالقوة احياناً اخرى .

ثم يضرب عشرة امثلة على الاجتهاد في مورد النص في عهد الراشدين بدءاً من محمد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه نصيب المؤلفة قلوبهم من الصدقات التي فرضها لهم النص القرآن ، ثم تعطيله للمساواة في العطاء بين المسلمين المقررة في زمن ابي بكر وتوزيعه عليهم حسب اسبقيتهم في الاسلام ، ثم وقفه لحد السرقة في عام الرمادة ، مروراً باقطاع عثمان بن عفان رضي الله عنه لساحات من الصواني

شديد عليهن في حقوقهن من الآباء والاشقاء والاخوة ، مما ينقص عليهن حياتهن الاسرية او الزوجية ، في نفس الوقت الذي لا يجد فيه الاب او الام الامثلة ملجأ له عند المعجز الا عند الابنة ، فماذا صنع المشرعون وماذا صنعت الحكومة على مر السنين لانصافهن ومما يهن من هذا التصف الدائم حتى في ارقى الاسر ثقافة وعلماً وبياناً وسحراً عن العدل والمساواة وحقوق الانسان . . وختاماً ومع انني اصبحت شخصياً بعد تصاعد التعصب اليهودي والغربي القومي والذي ضدنا الى مستويات لا تصدق تمثل بانتهار ازمة الخليج بحرب عالية ثلاثة ضد العرب والمسلمين متعصباً قومياً ودينيّاً في وجه التصبيين في الغرب وصنيعه اسرائيل ومصمماً للتعصب في مستوى تعصبهم . إلا ان حرصي على نجاح العروبة والاسلام في ديارهما وفي العالم اجمع يجعلني ادعو الى التمسك باليسر الاسلامي وبالرونة الاسلامية المعهودة ، حتى لا يبقى ثمة تردد في العالم عن دخول الاسلام .

في ضوء ذلك كله اطلب برد مشروع هذا القانون ، كما اسلفت .
ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا واهدنا سواء السبيل .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الأستاذ كامل الشريف .

السيد كامل الشريف : بسم الله الرحمن الرحيم ، دولة الرئيس نحن امام نص الحقيقة مر بأدواره المختلفة وفي اللجان المعنية وانتهت الى ما انتهت اليه . هي اعتبرت كل ما يصل للشخص

نحن امام نص انا الذي اعتقده الحقيقة ان النص بهذا الشكل ينسجم مع القواعد الاسلامية وقد مر بالفوانين واللجنة المعنية وانتهت اليه واذا كان هنالك دعوة للاجتهاد فنحن نؤيدها ولكن في مجالها وفي مناطقها المعتمدة والمعروفة وفق شروطها . يعني اذا الدين يشتغلون بالفتوى ويشغلون بالشريعة بحثوا في الامور المتعلقة باليراث وتبحروا فيها وانتهوا الى بعض النتائج حين ذاك تدرس في اوانها . نحن امام نص ولذلك ارى ان مضى النص كما هو وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : سعادة الأستاذ

امين شفيق .

السيد امين شفيق : شكراً سيدي الرئيس ، في الواقع انني لم آت الى هذه الجلسة وقد اعددت نفسي لاتي جئت من سفر وسيرة الى المجلس . انما انا اريد ان اعود الى اسباب اعتراض على هذا التعديل ليس في محاولة لتغيير

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ

جمعه حماد.



السيد جمعه حماد: شكراً دولة الرئيس،

انا لا ارى اي مشكلة بالنسبة لاحكام الموارث في الشريعة الاسلامية. لقد رد النواب الامر الى الشريعة. ولا ننصرون ان الشريعة تنظم المرأة او تنظم الرجل المجتهدون الان، كل واحد يبيتهن لكن لسنا هنا في موضع الاجتهاد في هذه المادة بالذات، انا اتفق مع الاستاذ كامل الشريف في ان هذه المادة لا غبار عليها. ولما كان هناك حقوق للمرأة فمن خلال هذه المادة يمكن ان نصل الى هذه الحقوق وتطور اي شيء لمصلحة هذه المرأة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد

الفرحان.

السيد حمد الفرحان: بسم الله الرحمن

الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين ابي لا اهدف ان اسجل موقفاً تجاه هذا القانون وإنما اهدف ان يسجل هذا المجلس موقفاً تجاه عملية هذا القانون.

اساسي فيه وإنما لا يبرز قضية اساسية نحن نعيشها ونعيشها المرأة في بلادنا. فالاموال الاميرية اي الاراضي وما يمكن ان ينشأ عليها ويستثمر فيه عملياً هي اراضي زراعية وفي هذا الاطار على الاغلب والاعم في هذا المجال لا بد لنا من ان اضع امام الزملاء اعضاء هذا المجلس الكريم حقيقة يعرفها اكثرهم ان لم تكن معروفة لديهم جميعاً. وهي ان نسبة عالية من النساء الذين يرثن وفق احكام المجلة التي صدر فيها هذا القانون باعتبار ان ايرث الاموال الاميرية متساوي بين الرجل والمرأة. لا تحصل المرأة على حصة فيها. اي ان الضغوط وحياتياً الارهاب وحياتياً تنطبق ان اموال عائلة لا يجوز ان تنتقل الى عائلة اخرى من خلال امرأة او بنت تزوج. وبالتالي فقد حرمت النساء وعلى مدى طويل من هذا الحق. الآن اذا عدل هذا الحق وفق المشروع الذي نحن بصدد فان نص القانون لا يؤكد اي ضمانه والقول ان مجرد تحديد الحق بصيغته الجديدة يجعل منه ضماناً فان القانون كان موجود ولم يكن كافي لتأمين ضمانته للأئني ولذلك فانا اعتقد ان فراغ القانون من ضمانات كافية فيه يجعله قاصراً عن ان يؤدي غرضه اذا كان التعديل محدود الذي نص عليها يشكل ضماناً حقيقية للمرأة فالمرأة كما نعلم ولا سيما في المجتمع الفلاحي هي الاساس والعماد لكل انتاجية الارض الزراعية وعطائها. ولذلك انا في رأي ان استكمال هذا النص يجب ان يكون متضمن إما ضماناً او عقوبة على من يمارس على المرأة أو الأئني ما يضطرها أو يجبرها ان تنتازل عن حصة في هذا الموضع وشكراً.

لنلن تجزئة العقيدة في القرآن الكريم اوامر صريحة لواجبات وعمرات تقول الآية الكريمة «أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة». هذا أمر إلهي يجعل الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام وهو أمر واجب على المسلم لا ريبه فيه حارب من أجله الخليفة الأول وفي تشريعتنا في هذه الدولة الزكاة ليست مفروضة بقانون بعد وهي أولى ان يصاغ لها قانون قبل صياغة قانون الارث لانها ركن اساسي من اركان الاسلام هناك عمرات صريحة وحاسمة في القرآن الكريم الربا، والخمر، والسرقه ولها حدود وهي ممارسة في مجتمعاتنا رسمياً وفردياً وهذه أولى ان تصاغ لها قوانين تنطبق مع الشريعة الاسلامية قبل صياغة قانون تنظيم الارث نحن نقفز عن كل هذه الأولويات لنصل الى آية في القرآن نخص بعلاقة الانسان علاقة الأخ باخته لنصوغ تشريعاً المهدف منه ان نظهر بأننا نسير نحو تطبيق احكام الشريعة الاسلامية نختار اضعف نقطة في المجتمع هي المرأة الغالبة عن جهاز التشريع الغالبة عن مجلس النواب لنصدر قانوناً يمسها وحدها يطبق الشريعة عليها وحدها لنجعل من ذلك غطاءً ندعي تحته اننا قمنا بالواجب الديني فطبقتنا الشريعة.

أيا السادة الزملاء اسمحوا لي ان اخاطب ضمانتكم وقاعاتكم ليتحمل هذا المجلس امانة المسؤولية وامانة المحاكمة النزعية انكم تعرفون اسباب تقديم هذا القانون تعرفون انه في مجلس النواب كتلة فازت بالانتخابات تحت شعار النيار الاسلامي وتضمنت بياناتها الانتخابية للتأخير الوعد بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية وكان هذا من اسباب فوزها

أولاً: في قرار المشروع في قرار اللجنة نص يشير سؤال قال القرار بان موقف القانون موافق لاحكام المادة ٢٥ من الدستور وهو صحيح التي تنص على ان دين الدولة الاسلام وهو صحيح لو ان هذا سبباً لاجازة القوانين او رفضها لكان على هذا المجلس ان يرفض قانون الوزارة الذي يتضمن الربا اعتماداً الى ان قانون الوزارة يخالف المادة ٢٥ من الدستور فلا يجوز اعتماد هذا النص لاجازة هذا القانون.

ثانياً: احب باخلاص المسلم ان الفت نظر اخواني لما يلي: القانون المعروض على مجلسكم الكريم قانون انتقال الاموال الاميرية غير المقولة هو قانون سهل مضمونه في سطر واحد هو المادة ٢٥ ويستند الى آية في القرآن الكريم وذلك يجعله مؤهلاً للموافقة بغير نقاش انا اعارض اي اجتهاد يعارض شرعية هذا القانون سواءاً ذلك الاجتهاد تقدمي او اجتماعي او ديني هذا مستند الى نص صريح في القرآن فهو قانون صحيح ولكن هناك رأي آخر لارجو ان نتوقف جميعنا كأعيان للتفكير فيه لبعض الشجاعة وان نعتد التعقل الذي فرضه الله علينا لتتخذ موقف عادل يستند الى التروي وإلى اخلاقية الاسلام السامية، ابي مثل اكثرية اعضاء مجلسكم الكريم مسلم مؤمن بالله وكتابه العزيز صدقاً. وكل تشريع يستند الى آية كريمة يستوجب التأييد الكامل لكن المسلم لا يجزئه عقيدته لا يقلل ان يأخذ ببعض آيات القرآن الكريم ويترك البعض هذا تصرف منهي عنه في القرآن الكريم نصاً وصراحة واجازة هذا القانون وحده مفرداً مقتبساً من آية كريمة هو ارتكاب

هذا هو النص

وعند طرح الثقة بالوزارة في اول دورة لمجلس النواب طالب اعضاء هذه الكتلة بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية تنفيذاً لوصودهم لتأخيرهم واعلنا ذلك شرطاً لاعطائهم الثقة للحكومة علناً وبغير غموض فافهمهم دولة رئيس الوزراء، وقبل معهم بأنه سيوافق على شروطهم بتطبيق الشريعة الاسلامية ومنحت الثقة على هذا الأساس وبعد سنة من ذلك اليوم يأتي تفسير هذه الالتزامات المتبادلة بطرح قانون من سطر واحد هو قانون الميراث الذي هدفه الوحيد ان يميز الأخ عن اخته ليس هذا اهم ركن في الشريعة الاسلامية تجاوزنا اقتراح قانون بفرض الزكاة التي حارب من اجلها الخليفة الاول تجاوزناها لأن فرض الزكاة لا يمس المرأة الضعيفة الغالبة عن جهاز التشريع والتنفيذ بل يمس الاغنياء وذوي الارصدة العالية في البنوك وهؤلاء لا تجزؤ الشريعة الاسلامية أن تمسهم تجاوزنا اقتراح تقديم قانون بمنع المحرمات تجاوزنا منع الربا وهو اسوأ المحرمات كما جاء في اكثر من آية في القرآن الكريم تجاوزنا ذلك لأن منع الربا يمس اصحاب البنوك والاغنياء وهم ليسوا نساءً ضعيفات غائبات عن جهاز التشريع والتنفيذ لذلك لم نجزؤ على اقتراح تطبيق الشريعة عليهم، القانون الذي امامكم الآن هو من صلب الشريعة الاسلامية ولكنه ليس مقترحاً عليكم لوجه الله بل هو لوجه المكاسب الدنيوية المتبادلة بين حكومة وكتلة نيابية دولة رئيس الوزراء ووزاراه ووزارته الاولى اشترت بالوعد بتطبيق الشريعة كسب الثقة في وقت الحاجة اليها والاكثرية النيابية تشتري بهذا القانون الآن ارضاء الناخبين بأنها صدقت معهم الوعد بأن

يعملوا في البرلمان على تطبيق الشريعة. اني ادعو ان لا يكون مجلس الاعيان طرفاً في استعمال الشريعة الاسلامية غطاءً لتبرير المكاسب الدنيوية المتبادلة بين حكومة تشتري الثقة ونواباً يشترون الشعبية، لذلك وحفظاً لكرامة هذا المجلس وحكمة الحكاء فيه واحتراماً لحق مجلس الاعيان في تمييز العدالة والنزاهة والصدق في الاهداف ارجو من الاخوة الزملاء الاعيان ان لا يتسرعوا بالموافقة على هذا القانون اني لا ادعو لرد القانون لأن ذلك يعني رداً لحكم نص عليه القرآن ولكي ادعو الى حل واقتراح حلاً صحيحاً شرعياً وواضحاً اني اترح للتصويت ان تمتنع عن التصويت على اجازة هذا القانون ونقيبه على جدول اعمال المجلس مؤجلاً الى جلسة قادمة لعلها تكون في الدورة الاستثنائية القادمة وبهذه الأثناء تقدم اقتراحات الى الحكومة من عشرة اعيان ساكنون احدهم او متناً جميعاً نطلب منها ان تقدم لمجلس الأمة مجموعة قوانين بأن واحد تطابق الشريعة الاسلامية حسب اولويات تلك الشريعة فنفرض الزكاة ونمنع الربا ونحرم المحرمات ونحدد الحدود وفي آخر القائمة يأتي دور قانون الارث وانتقال الاموال غير المتفرقة وعندئذ ينظر هذا المجلس في مجموعة القوانين ويصدقها ويصدق هذا القانون معها وعندئذ فقط يحق لمجلس النواب ان يصدق في القول انه نجح في تطبيق احكام الشريعة التي وعد بها الناخبين ويحق للحكومة ان تقول انها صدقت في وعدها لمجلس النواب في دفع ثمن الثقة عندئذ يحق لمجلس الاعيان ان يقول انه قد صدقت الحكومة وصدق مجلس النواب فيقر التشريعات المرفوعة اليه والتي صيغت لوجه الله

لا لوجه المكاسب الدنيوية المتبادلة ارجو من دولة رئيس المجلس ان يطرح هذا الاقتراح للتصويت وشكراً والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس: شكراً أستاذ حد، الأستاذ محمد رسول الكيلاني باختصار رجاءاً.

السيد محمد رسول الكيلاني: بسم الله الرحمن الرحيم، اعتقد ان قسم كبير من الاخوان الذين تعرضوا لآية قرآنية تمس مشاعر كل مسلم اخلص لله في اسلامه. لو اضطلعوا على قانون الارث في الاسلام ككل ولو علموا قانون الارث لجبوا كثيراً من كلامهم الذي يظهر غير ما يظن، ويظن غير ما يظهر.

اولاً قانون الاموال الاميرية في الماضي هي اموال للسلطان. جاء بعض المهاجرين وجه السلطان جمال هذه الدولة واعطى البنت مثل ما اعطى الذكر هذا حق ماله تصرف به.

ثم انتقلت لنا هذه القاعدة. ما الذي يجري عملياً الآن؟ نحرّم الفتاة. نحرم من اي شيء في بعض المدن واجه بعض القضاة الشرعيين حجج حصر الارث بانهم ذكور فاستغرب فقال: بلد ما فيهناش إناث! كلهم ذكر كيف اجروا الاولاد؟ لأن كان هناك احتيال على هذه المائدة. النص التشريعي في القرآن ثابت الدلالة قطعي الثبوت، قطعي الدلالة ولا يجوز الاخذ بالاجتهاد ظني الثبوت ظني الدلالة. هذا باب اجتهاد قد يحتاج الى سنوات من الدراسة حتى تعلم ما هو ظني الثبوت وظني الدلالة. ولا تأخذ بالاقتوال على عواهنها.

الله سبحانه وتعالى ارحم بعباده منها. والآيات القرآنية ليست مجال مفاوضات. لا بين

دولة ولا بين برلمان. هذه آيات انزلها الله سبحانه وتعالى على عباده لتتطبق. لا لتناقش. نحن لا يفقهون من الاسلام إلا اسمه. اترح الموافقة وعدم التعرض للتعقيد، الموافقة على هذه المادة كما وردت. وان لا نضع آيات القرآن في مزايدات سياسية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ ابره عصار.

السيد محمد علي بدير: قرأت هذا القانون وتعمت فيه وسمعت اقوال الاخوان الذين تكلموا في هذا الموضوع واستوعبت بعض ما وصل الي، لانه لم يكن كل الكلام واضحاً وواضحاً. إلا اني رغم كل هذا ارجو ان يصوت على المشروع كما ورد من مجلس النواب لاني اعتقد ان هذا هو المطابق للشريعة وهو الصحيح.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي اذا امرتم، لا. لا هو مش موضوع جدل وردود. لانه المقرر في عنده القول، في معالي وزير العدل، في معالي وزير الشؤون البرلمانية.

السيد جهم حماد: دولة الرئيس هذا الموضوع هام طرح.

دولة رئيس المجلس: ما ابدت رأيك. لحظة يا سيدي، استاذ جهم حماد.

السيد جهم حماد: اولاً أنا اوافق الأستاذ حمد الفرخان وساكنون اول واحد معه من العشرة الذي يطلب بهذا القانون الذي يقترحه لقانون الزكاة وتحريم الربا وجميع المحرمات ولكي لا اتفق معه في ان مسألة هذه المادة هي مجرد ارضاء

Handwritten signature or mark.



للتأخير فليس هناك أي بأس في أن النائب يرضي يقف وعوده ويرضي ويحاول أن يرضي الذي انتخبه فانا اني على كلام الحاج محمد علي بدير في أن نصوت عليه كما جاء من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس : استاذ حمد تفضل .

السيد حمد الفرعان : النقطة الاولى ارجو ان يشعر العين الزميل الاستاذ محمد رسول الكيلاني بأن لا احداً من كل من سمعت تعرض لشرعية القانون لانه مستند الى آيات واحب ان اطلب منه ان لا يشير الى اعضاء لا يفهمون القرآن الكريم ارجو ان لا يعتبر نفسه منفرداً في فهم القرآن لقد قالها بصراحة ان الاعتراضات من ناس لا يفهمون القرآن . نقطة النظام التي سأطرحها ما يلي :- وسوف لا تؤثر بالنتائج هناك مطروح هذا القانون للتصويت هناك تعديل لهذا الاقتراح بأن يطرح للتأجيل الاقتراح المعدل يصوت عليه قبل الاقتراح الأصلي اقتراحي بتأجيل تصديق القانون . لان الاستاذ طرح التصويت عليه ، ارجو المحافظة على هذا الترتيب ومعرفة الأصوات ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ عمر النابلسي ، الذين تكلموا ان يسمح لهم بالكلام .

السيد عمر النابلسي : شكراً سيدي الرئيس لي تعليق شكل على مداخلة معالي العين الاستاذ كامل الشريف بأن هذا المشروع وهو لا يزال مشروع قانون ولم يصبح قانون بعد قد

العثمانية واقرا الاخوان الذين ذكروا ذلك لكن لم يذكروا الظروف التي احاطت وضع هذا القانون عندما أصبحت الدولة العثمانية هي الدولة المريضة كما يقال لما الرجل المريض ارادت ان تسترضي اصحاب الامتيازات الاجنبية .

فوضعت قوانين حديثة منها هذا القانون وقانون التجارة وقانون الاراضي وقانون الجزاء العثماني لدرجة انه في المادة الاولى من قانون الجزاء العثماني ورد النص ان حق التعزير او العقوبات الاولى الامر فيها لم يرد به نص بهذا المعنى انه بداهم يبرروا وضع قانون عقوبات مخالف للشرعية فيها ورد عليه النص بالحد ولذلك هذا القانون ما كان على اساس انها دولة اسلامية ولكن كانت لترضي الامتيازات الاجنبية ولم تكن هذه التشريعات مبنية على فتاوى شرعية ولا على فقه إسلامي أما وانه انجذبت التشريعات في المملكة الاردنية الهاشمية وليس من زمن هذا المجلس ولكن من قبل ذلك من سنة ١٩٧٧ لما وضع القانون الملل وضع القانون المدني على اساس من انه مستقاً من الشريعة الاسلامية وقد اكتفت الجامعات العربية إثر المملكة الاردنية الهاشمية لموضعت أيضاً مشروعاً للمعاملات المدنية مستقاً من الفقه الاسلامي وهذا تجاوب مع الاتجاه العام لدى المسلمين للرجوع الى دينهم وهذا اذا قلنا ان هذا القانون مستقاً من نص صريح والقاعدة الشرعية أنه لا اجتهاد في مورد النص قد يقول ان هناك اجتهاد في امور لم يرد عليها النص ومبدن الجتهاد ينبغي ان يكون موصوفاً بصفات تؤهله بأن يجتهد بالامور الشرعية ، المسألة القانونية كنا نجهلون لكن في المسألة الشرعية لا يكون كل واحد مؤهل ان

شرعي ثابت . الاجتهاد على مر العصور مفتوح على الجميع الاسباب التي تفضل فيها الزملاء في معارضتهم لهذا القانون فاني ايضاً اؤيدهم في ذلك واعلن عن موقفتي في معارضة المشروع والتصويت ضده وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كامل الشريف تفضل .

السيد كامل الشريف : اعتقد لا بد من توضيح الأمور ، يعني انا باختصار اقول انا لم اكر على المجلس حق الاجتهاد بالمعنى العام ، لكن الاجتهاد الديني ليس مجلس الاعيان هو دار الافتاء هذا الذي قلته فقط اما الاجتهاد بشكله العام الكل يجتهد .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان الان وصلنا الى بيت القصيد الاستاذ المقرر لديه بعض الاجوبة ، معالي وزير العدل عندي بعض الاجوبة معالي وزير الدولة عنده بعض الاجوبة نحن استوفينا اقوال السادة الاعيان والسيدات يعني اذا استمعنا الى الجانب الآخر من الصورة يكون الفصل ، الاستاذ المقرر .



السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم هذا القانون قانون انتقال الاموال غير المنقولة كان معمولاً به زمن الحكومة

هذا هو النص

يكون مجتهداً فيها لانه ينبغي ان يكون عيلاً في علم القرآن والناسخ والمنسوخ والحديث واللغة ويمكن اننا لا نجد عندنا في الأردن من يتصف فيها. اما القول بأن نؤجل هذا القانون لحين ورود قوانين اخرى هذا بمعنى انه اذا اخطأ التشريع في مجالات اخرى لم يكن متفق مع الشريعة الاسلامية نحيجز هذا؟ لا نوافق على هذا القانون ونطالب خذ وطالب هذه القاعدة ليس نحجزه ما السبب؟ ما في داعي ما دام ان هذا مستفص بصورة صحيحة من الشريعة الاسلامية.

اما القول ان هذا القانون انتقص او فيه عيبه على رأي الآخر وهو ما قصد ان يكون فيه عيباً لكن الذي يريد ان يحاكم هذا القانون يجب ان يعرف مجموع التشريعات التي نصت على حقوق المرأة وواجباتها فإذا عرف ان الرجل مسؤول عن الاتفاق عليها سواء كانت زوجة او قريبة ومعروف ان القاعدة الغنم بالغرم أوجبت الشريعة على الرجل واجبات وثقفة لم توجبها على المرأة ولذلك الأخذ بقاعدة خلاف القاعدة الشرعية هذا مخالفة صريحة للنص وبغالب آراء الاخوان كان متفقاً على ان هذا القانون مأخوذ من الشريعة الاسلامية وكان الاعتراض على نواحي شكلية لا أريد أن ارد على كل ما قيل إلا في نقطة واحدة وهي ان النص الذي يرد في القرآن الكريم هو نص قطعي الدلالة والثبوت. لا يجوز مناقشته ولكن الاجتهاد في الامور الظنية فليقتض ليجتهد اي واحد اما الاجتهاد في النص قطعي الدلالة والثبوت هذا غير جائز لان قاعدة الشريعة لا اجتهاد في النص، لذلك انصح المجلس الكريم بالموافقة على هذا

القانون.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية: بسم الله الرحمن الرحيم، ان الله تعالى يقول «وان احكم بينهم بما اراك الله ولا تكن للخائنين خصيصة الاسلام يمتاز انه حجة على العلماء وعلم الامراء وعلم الناس كلهم فافعالهم واعمالهم وسلوكهم لا يمكن ان تكون حجة على الاسلام اقول هذا رداً على استشهاد الاخ الاستاذ حسني عايش الذي استشهد بالدولة العثمانية ولا اريد ان اكسر ما قاله الاستاذ المقرر ان الاسباب والموجبات التي دعت السلطان سليم القانوني على وضع هذا التشريع واتا لا تعرض الى المحكمة فالخكمة ظاهرة لان الله سبحانه وتعالى هو الذي شرع. ومن اعقد العلوم في الاسلام هو علم الأصول والاستنباط لا يصل اليه اي كان انما ويحتاج الانسان الى علم واسع ودراسة طويلة حتى يصبح اهلاً للاستنباط اما الاجتهاد في مورد النص هناك نصوص لا يجوز المناقشة فيها لأنها ثابتة وخلال اربعة عشر قرناً لم يختلف علماء المسلمين في امور ثابتة بنصوص لا تخضع للمناقشة والجدال ولكن هناك نصوص اورد نصاً من هذه النصوص لأنها اقرب لفهمنا نحن العلماء يفهمون هذا هناك نص في كتاب الله تبارك وتعالى صريح اتفق العلماء على ان الحكم بهذا النص ثابت ولكنهم اختلفوا في كيفية الحكم بهذا النص هذا النص هو وواسحوا برؤوسكم؟ اختلف العلماء اتفقوا على ان مسح الرأس فرض من فروض الموضوع ولكنهم اختلفوا ما هو

يفرض على المرأة نفقة للرجل في اي ظرف من الظروف. ولذلك ارى اننا لا يجوز لنا ان نجعل هذا المجلس ميداناً للمناقشة ومن اراد المناظرة فانا مستعد. وهناك علماء من المسلمين ان تناظر في هذا الموضوع وان تلتقي على اساس ان تكون المناظرة مناظرة علمية وعلى اساس من القواعد الاسلامية لا من العواطف التي تسير في بعض المرات خلفها. وشكراً لكم.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة بقي لدينا معالي وزير العدل تفصل.

معالي وزير العدل: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً دولة الرئيس اماناً قانون مقدم من الحكومة ووافق عليه مجلس النواب كما جاء ومسطروح الآن امام مجلسكم السوفى. ليس الموضوع موضوع حقوق المرأة ومن يناصرها او من يقف ضدها. فكلنا ضمن الشريعة الاسلامية نعرف ما اعطيت المرأة من حقوق تفاخر بها في الزمان الاول والزمان الحاضر والزمان المستقبل فليس الموضوع موضوع حقوق المرأة انما نعلم ان لا نعلم ان الموضوع ايضاً وهذا مجال الحديث فيه يطول ومجال المناظرة فيه كما تفضل معالي وزير الشؤون البرلمانية بان هذا امور فقهية ومن الممكن ان تكون هناك مجال لمناظرات علمية. كذلك الامر موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية والتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ايضاً هو مجال حديث آخر كل ما يمكن ان اقول فيه في هذا المجال اننا وبحمد الله متجهون في هذا الاتجاه واحمد الله ايضاً بان معالي العين الاستاذ حمد الفرسان اصبح يتجه او كان متجهاً ويدعم هذا الاتجاه الآن.

الحق؟ هل كل الرأس ام ربع الرأس ام بعض الرأس؟ اختلفوا في ال (ب) هذا النص ورد فيه وجاز فيه الاجتهاد واجتهد فقال الشافعي بعض الرأس شعرة من الرأس يكفي ومالك قال الباء للاتصاق فيجب مسح كل الرأس احمد يقول بعض الرأس الامام ابو حنيفة وهو الاعجمي يقول ربع الرأس ولكل دليله الامام مالك يقول الباء للاتصاق الامام الشافعي يقول الباء اذا تملتق بالآلة استوعبت المسحوح واذا تملتق بالمسحوح استوعبت الآلة بمعنى اذا قلت لانسان اسع الحائط بيدك وتملتق الباء باليد يجب ان تمسح كل الحائط اذ قيل لك امسح يدك بالحائط تمسح مساحة اليد والله تعالى قال وواسحوا برؤوسكم اذ تمسح ربع الرأس هنا جائز ولكن اثباتاً لا يجوز له ان يستشهد بما فعل سلطان في دولة عثمانية او شيخ تحكم له بالصدق والكفاءة لانه اذ ان الاحلاف وادان الاعتداء على العراق لان للعلم بابا يجب ان يدخل الانسان للعلم من هذا الباب لا من افعال سياسية او اتجاهات سياسية هذا الحكم لو ان في هذه القسمة ظلم يلحق بالمرأة لكان اولي الناس بتغيير هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جاء بعده من العلماء، فالسالمون لم يختلفوا مطلقاً كل فقهاء المسلمين في كل المذاهب حتى الشيعة لم يختلفوا مطلقاً في هذا الحكم بان للذكر مثل حظ الانثيين لان في هذا عدل وانصاف للمرأة والعكس هو الصحيح الذي يظن ان اعطاء المرأة نصيب كتصيب الرجل ان فيه انصاف للمرأة فهو لا يفهم حكمة التشريع والمشرع هو الله تبارك وتعالى فالاسلام هل الرجل حتى لو كانت المرأة غنية يفرض على الرجل نفقة للمرأة ولا

هكذا هو النص

بالنسبة للموقف بالنسبة لهذا القانون كما تفضل وإشار إليه الأستاذ العين المقرر بأنه هناك ظروف لا يست وجود التفتين أو هذا القانون. وقد مر عليه قرابة القرن والقاعدة الفقهية (لا يمكن تبدل الأحكام بتغير الأزمان) الظروف بالإضافة إلى ما تفضل به الأستاذ العين المقرر أيضاً أضيف إلى أن هناك ما يسمى (باتساق التشريع) أن التشريعات يجب أن تكون متسقة مع بعضها البعض فإذا كانت قد اتجهت الدولة العثمانية في ذلك الوقت على اعتبار أنها تريد إعطاء الناس أراضي لكي يفلحوها ويوزعوها فكان من قبيل أن إعطاء هذه الأراضي وهي بالذات مملوكة للدولة فمجالها أن تزور وإذا كانت لم تزور كان هناك أيضاً تشاريح أخرى نصت عليها الشريعة الإسلامية بأن الأرض لمن يزرعها ومن لم يزرعها تأخذ منه وتعطى لآخر ولذلك لا مجال تطبيق في حينها تطبيق النصوص الشرعية فيما يتعلق بالميراث. لكن الآن أصبح الظرف مختلف أصبح الأراضي كلها في حكم أراضي الملك وليست مجال لأن نقول إنها أراضي ميرى فقط للإنسان حق التصرف وهي ملك للدولة وإنما أصبح الإنسان مالك لها وعندما يطبق موضوع الملك يمتلك الإنسان ملكاً ثم بعد وفاته لا يكون مجال إلا لتطبيق ضمن ما ورد في الشريعة الإسلامية واعتبر أن هذا الأمر الآن أصبح ملح بصورة أن هناك خلافات كبيرة

تنشأ وهناك قضايا كثيرة أمام المحاكم فيما يتعلق بأن إنسان قد مات وأن هناك أراضي يمكن تصنيفها إلى أراضي ميرى أو أراضي ملك وهناك من يلجأ أيضاً إلا أن يحرم بأنه كلياً لأجل أن يعطى أولاده بسبب وجود الاختلاف في موضوع الميرى والملك. ولذلك بالنسبة لهذا الموضوع أنني أوضح فيه أن هذا القانون أصبحت الحاجة ماسة إليه بالتعامل الحالي لآثاره وشكرًا.

دولة رئيس المجلس: شكرًا معالي الوزير الآن إمامنا توصية اللجنة وقبل توصية اللجنة يرد بالموافقة على هذا القانون كما جاء من مجلس النواب وكما أوصت به اللجنة اقتراح من العين الأخ جدد الفرخان وهو تأجيل متابعة بحث هذا القانون للجنة التي أوردتها من يوافق على اقتراح الأستاذ حمد؟

وافق على ذلك ستة أعضاء ولذلك لم ينجح الاقتراح.

من يوافق على توصية اللجنة بالموافقة على هذا القانون؟ وجاء رفع الأيدي.

دولة رئيس المجلس: لقد فاز بالأكثرية المطلقة الكبيرة وشكرًا لكم.

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس. وبالصيغة النهائية التي سيرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون انتقال الأموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون انتقال الأموال غير المنقولة لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يتم انتقال الأموال غير المنقولة بما في ذلك حق التصرف في الأراضي الأميرية لورثة من يتوفى بعد نفاذ أحكام هذا القانون وفق أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية المعمول به.

المادة ٣ - يلغى قانون انتقال الأموال غير المنقولة العثماني كما يلغى أي نص في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الرضي
رئيس مجلس الأعيان
أحمد اللوزي

دولة رئيس المجلس: بقي لدينا قانونان قانون الحمولات المحورية وقانون محكمة العدل. يبدو أن للسيدة ليل شرف تعليق وبعد أن قضي الأمر ووفق على هذا القانون ففضلي.

السيدة ليل شرف: أنا لا أعارض سيدي على الموافقة على هذا القانون إنما أعارض على طريقة التصويت يجب أن يقال من يوافق وعدد الذين وافقوا ومن يعارض وعدد الذين عارضوا ومن لم يصوت.

دولة رئيس المجلس: الستة الذين وافقوا على مقترح الأستاذ حمد الفرخان ستة من ٣١ عضو إذا بقي ٢٥ دعوا أيدعهم موافقين على توصية اللجنة.

السيدة ليل شرف: أنا لم أوافق على

توصية الأستاذ حمد ولم أوافق على توصية اللجنة، أنا أعترض مبدئياً مش على هذا القانون فقط على كل أنواع التصويت، أي تصويت يجب أن يُعرف للتاريخ كم عدد الأصوات معه وكم ضده ومن امتنع عن التصويت.

دولة رئيس المجلس: يا ستي تحصيل حاصل لا يكون (٢٥) وافقوا على القانون بقي (٦) لم يوافقوا أن يبت في هذا القانون.

السيدة ليل شرف: دولة الرئيس، أنا مش معترضة ووفق على القانون. أنا معك أنه ووفق على القانون وأنا أكثر الناس إيماناً بالديمقراطية لكن أنا أريد أن يسجل للتاريخ ما هي نسبة التصويت.

هذا هو الأصل

دولة رئيس المجلس: طيب اذا امرتم من الذين لم يوافقوا على هذا القانون؟ ورجاء رفع الايدي السيدة ليل شرف، الاستاذ عمر النابلسي، الاستاذ حسني عايش، الاستاذ امين شقير، الاستاذ محمد عودة القرعان، استاذ حمد.

السيد حمد الفرخان: تأجيل الموافقة على القانون هذا ما طلبته.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي التأجيل ما حصل.

السيد حمد الفرخان: ما الذي طارحه يا سيدي؟

دولة رئيس المجلس: الآن أقر القانون هل انت مع اقرار القانون أم ضده؟ بالله يا امانة عامة، ارجو ان تسجلوا الذين عارضوا القانون للتاريخ. تفضل.

السيد المقرر: صحيح ان الاقتراح في مجلس الأمن يذكرها الجهة التي صوتت مع القانون وضده من لم يصوت لا معه ولا ضده. لكن في هذا المجلس لا يوجد نص يوجب ذكر عدد الاعضاء الذين عارضوا او امتنعوا لانه ليس فيه حكمه. هناك في سياسة. هنا لا نحتاج الى هذا ولا يسف النص على حد علمي انه ما في نص عندنا في نظامنا يوجب السؤال عن عدد الممتنعين وكل ما يطلبه النظام. كل ما يطلبه النظام هو ما اذا وافقت الاكثريه على هذا القانون ام لا وما دام وافقت عليه الاكثريه ما ظل في مجال نسال من كان يمتنعاً ومن كان مصوت ضد هذا القانون هذا ما اراه.

دولة رئيس المجلس: سيدي ليل انتهيا. السيدة ليل شرف: انتهيا سيدي لكن لا يمنع هذا النص الذي اوردته السيد المقرر ان نقول انه صوت بالموافقة على هذا القانون باكثريه كذا، ماذا يمنع؟

دولة رئيس المجلس: ست ليل النظام الداخلي يقول: اذا اورد احد الاعضاء اقتراح غير الاقتراح الموصى به بصوت عليه، اذا لم يزل اكثرية يسقط هذا الاقتراح ونأتي الى اقتراح توصية اللجنة، وهذا الذي حصل وانتهيا، والان نأتي الى قانون الحملات المحورية الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: سيدي الرئيس هناك قانونين مهمين احدهم الحملات المحورية والثاني القانون القضائي.

اعتقد ان قانون الحملات المحورية وقد درسته نقاشي لأبعد الحدود لأن له جوانب اقتصادية ارجو ان نشرحها الى الحكومة وللمجلس النواب لأن فيه جوانب اقتصادية قد تكون ضارة للغاية للمبادرة فقط سوف يرفع اجود نقل بضائع هذا البلد الصادرة والواردة الى الضيف لدينا ٧ ملايين طن حركة سيصبح اجر نقلها ضعف ما هو عليه الان كلفة للاقتصاد بيننا صيانة الطرق لا تكلف هذا الضيف ارجو ان نترث قليلاً ونعطيه جلسة مفصلة لتعطي ارقاماً قد تساعد على اعادة النظر لذلك هذين القانونين طويلاين واقترح ان نخصص لها جلسة اخرى وشكراً.

السيد الامين العام:

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

دولة رئيس المجلس: الاخوة يرون الآن

ان نختم الجلسة وان يبقى هذا القانون على جدول اعمالنا في جلسة قادمة وانشاء الله اذا لم يحصل عائق يوم الخميس جلستنا القادمة وبذلك ترفع الجلسة.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

هذا هو الاصل